انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المشاركين في مسيرات العودة وفك الحصار في قطاع غزة

في الفترة من 2018/03/30 – 2020/03/28

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المشاركين في مسيرة العودة السلمية

أسلحة مختلفة وآثار مدمرة

سلوك قوات الاحتلال الإسرائيلي والقانون الدولي

فهرس المحتويات

مقدمة ***3***

مسيرات العودة ***4***

مخيمات العودة ***5***

المشاركين في الفعاليات ***6***

الطواقم الصحفية والعاملون في مجال الإعلام: ***6***

الطواقم الطبية العاملة في الميدان: ***6***

السياج الفاصل: ***7***

القوات والمعدات العسكرية التي واجهت المتظاهرين: ***7***

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المشاركين في مسيرة العودة السلمية ***8***

- استخدام القوة المفرطة والمميتة وانتهاك الحق في الحياة: 8
- انتهاكات الحق في السلامة البدنية: 11
- استهداف النساء والأطفال: 12
- استهداف ذوي الإعاقة: 16
- استهداف الطواقم الطبية: 17
- استهداف الطواقم الصحفية: 20

أسلحة مختلفة وآثار مدمرة: ***23***

- الأعيرة النارية: 23
- قنابل الغاز: 25
- الرصاص المعدني المغلف بالمطاط: 27

سلوك قوات الاحتلال الإسرائيلي والقانون الدولي: ***29***

الخلاصة ***31***

مقدمة:

تمر الذكرى السنوية الثانية لمسيرات العودة الكبرى، في ظروف بالغة التعقيد وأكثر قسوة على سكان قطاع غزة من تلك التي دفعتهم للمشاركة في مسيرات العودة في وقت انطلاقها بتاريخ 2018/3/30، وتزداد حالة الإحباط واليأس من الواقع السياسي والاقتصادي واستمرار الانتهاكات الإسرائيلية، وصولاً لإعلان الرئيس الأمريكي عن خطته لحل القضية الفلسطينية المعروفة باسم (صفقة القرن)، والتي تكشف عن سلوك الإدارة الأمريكية خارج إطار الشرعية الدولية، وتضرب بعرض الحائط القانون والنظام الدوليين، وتمنح بموجبه قوات الاحتلال الإسرائيلي شرعية غير مسبوقة لضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وتوسيع حركة الاستيطان والاعتراف بالسيادة الكاملة على القدس الموحدة، في تنكر واضح لحقوق الشعب الفلسطيني التي أكدتها قرارات الأمم المتحدة المتعاقبة سواء مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة.

ومن المؤسف الكشف عن الخطة الأمريكية لحل القضية الفلسطينية مع مرور عامين من انطلاق مسيرات العودة التي حاول من خلالها الفلسطينيون في قطاع غزة ممارسة أبسط حقوقهم في التجمع السلمي للاحتجاج على الظلم والانتهاك المتواصل لحقوقهم منذ أكثر من خمسين عاماً، ونحو اثني عشر عاماً من الحصار المشدد الذي قوّض من قدرتهم على التمتع بالحدود الدنيا من معايير حقوق الإنسان والكرامة، ولم ينجح المجتمع الدولي خلالها في الانتصار لقيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان بما يضمن تغيير هذا الواقع المشين وضمان الحد الأدنى من معايير حقوق الإنسان المقبولة دولياً.

وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب الانتهاكات بحق المشاركين في فعاليات مسيرات العودة وكسر الحصار على امتداد السياج الفاصل الشرقي والشمالي لقطاع غزة، وتُزهق أرواح الأبرياء، وتتسبب في معاناة شديدة للفلسطينيين؛ وتفيد المعلومات الميدانية المستندة إلى توثيق مركز الميزان، بأنّ قوات الاحتلال استمرت في ارتكاب الانتهاكات المنظمة المتمثلة في استخدام القوة المفرطة والمميتة بحق المشاركين في مسيرات العودة من المدنيين العّزل، على الرغم من عدم تشكيلهم خطراً على حياة أفراد تلك القوات، حيث وثق المركز منذ تاريخ بدء المسيرات وحتى وقت إصدار التقرير تعرض (217) من المشاركين في المسيرات للقتل، في حين تعرض (19237) من المتظاهرين للإصابة بمن فيهم أطفال ونساء ومسعفين وصحافيين وذوي إعاقة، كما لحقت إصابات بالغة في صفوف المتظاهرين أدت إلى إحالة العشرات منهم لخانة ذوي الإعاقة، في ظروف تشير بما لا يقبل الشك على ارتكاب جرائم خطيرة. وتستمر انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في تجاهل واضح لتبني مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تقرير لجنة تقصي الحقائق، الذي شكلها للتحقيق في شبهات ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلي لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بتعاملها مع المتظاهرين المشاركين في مسيرات العودة خلال العام 2018، والتي قدمت تقريرها للمجلس بتاريخ 2019/03/22.

أكد تقرير اللجنة على جملة من الحقائق التي طالما أكدت عليها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية والدولية بناءً على التوثيق الميداني المهني لما يجري على الأرض، من حقيقة ارتكاب سلطات الاحتلال لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وارتكاب انتهاكات جسيمة ومنظمة لقواعد القانون الدولي قد ترتقي لمستوى جرائم الحرب.

يستعرض التقرير نشأة مسيرات العودة والظروف المحيطة بنشأتها وتوزيعها الجغرافي والمشاركين فيها، وفي المقابل يستعرض التقرير سلوك قوات الاحتلال الإسرائيلي تجاه المشاركين في مسيرات العودة السلمية من تاريخ 2018/03/30، وحتى 2020/03/28م، ويستعرض مجريات الأحداث ويسلط الضوء على انتهاك الحق في الحياة والسلامة البدنية للمدنيين عامةً، وللأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والطواقم الطبية والإعلامية على وجه الخصوص، ويورد التقرير إحصائيات توضيحية لضحايا انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي من المشاركين في مسيرات العودة منذ انطلاقتها، وينتهي بخلاصة عامة تتضمن التوصيات.

مسيرات العودة:

عبر سكان قطاع غزة عن غضبهم على الظروف الصعبة التي يعيشونها في قطاع غزة، بعد نحو أحد عشر عاماً على الحصار الإسرائيلي المشدد، واستمرار تدهور الأوضاع الإنسانية وانهيار مستويات المعيشة، واختاروا التجمع السلمي كوسيلة للتعبير عن مواقفهم، على أن يكون مكان التجمعات بالقرب من السياج الفاصل شرق قطاع غزة، للاحتجاج أمام قوات الاحتلال التي ترتكب الانتهاكات في حقهم، وحددوا ذكرى يوم الأرض كيوم لانطلاق مسيرات العودة.

وكان اختيار اسم المسيرات تعبيراً عن تمسك الفلسطينيين بحقوقهم المشروعة ولاسيما حقهم في العودة لديارهم التي شردوا منها فى عام 1948، وفقاً لقرار الأمم المتحدة (194) الخاص بعودة اللاجئين لديارهم التى هجروا منها.

أسهمت مجموعة من التطورات السياسية إلى دفع الفلسطينيين في قطاع غزة إلى الإحباط واليأس من الواقع المزري المعاش لا سيما بعد قرار الإدارة الأمريكية بنقل سفارتها إلى القدس والاعتراف بالقدس كعاصمة لدولة إسرائيل، في تحدي لقرارات الشرعية الدولية وانتهاك واضح للقانون الدولي. وشكّلت مسيرات العودة وكسر الحصار أحد خيارين لسكان القطاع، فهم إما أن يواصلوا الصمت على واقعهم المرير الذي يعيشونه ويموتون بصمت، أو يعبّروا عن رفضهم لهذا الواقع وتحديه، رغم المخاطر المحدقة التي قد تلحق بمشاركتهم، ولكنّ الأمل يحذوهم بأن تفضي تلك المسيرات إلى إنهاء مشكلات غزة، وتحسن أوضاعهم المعيشية.

هذا وانطلقت مسيرات العودة في المناطق الحدودية لقطاع غزة، بتاريخ 2018/03/30م، بمشاركة العائلات الفلسطينية بشكل سلمي، حيث شيّدت مخيمات خمس أساسية لاحتضان الفعاليات الشعبية على مسافة تبتعد عن السياج الحدودي حوالي 700 متر (شرق بلدة الشوكة برفح، شرق بلدة خزاعة بخان يونس، شرق مخيم البريج وسط القطاع، شرق منطقة ملكة– حي الزيتون بمدينة غزة، وشرق منطقة أبو صفية بجباليا شمال القطاع).

وتزامناً مع التحضير لتنظيم تلك الاحتجاجات السلمية التي أعلن عنها في كافة وسائل الإعلام المحلية والدولية، أطلق المسؤولون السياسيون والأمنيون في دولة الاحتلال تهديداتهم، وتوعدوا المشاركين في هذه الفعاليات، على الرغم من التأكيد على طابعها السلمي. ودفعت قوات الاحتلال بوحدات من الجنود المدربين على القنص، ونشرتهم على امتداد السياج الفاصل، الأمر الذي أكدّه تصريح رئيس هيئة الأركان (غادي أيزنكوت) "بأن قوّاته نشرت أكثر من مئة قناص تم استدعاؤهم من جميع وحدات الجيش، وتحديداً من الوحدات الخاصة، مؤكداً على أن لدى قواته أوامر بإطلاق النار في حال تعرضهم للخطر[1].

وشهدت المسيرات مشاركة شعبية حاشدة حافظت خلالها على الطابع السلمي، ومع ذلك جُوبهت باستخدام واسع النطاق للقوة المفرطة والقوة المميتة باستخدام الرصاص الحي واستخدام قناصة ينتشرون على امتداد السياج الفاصل، كما استخدم الجنود قنابل الغاز كسلاح يوجهونه إلى أجساد المشاركين، واستخدموا بعض أنواع من الغاز غير معروفة، كانت آثارها غريبة تتسبب في حدوث آلام وأعراض تتجاوز أثر الغاز الذي يستخدم عادةً في فضّ التظاهرات، ما أوقع آلاف القتلى والجرحى وتسبب بإعاقات دائمة للعشرات من الجرحى.

[1] Fishman, Alex, Yehoshua, Yossi (2018, 28 march). Eisenkot says Israel deployed 100 sharpshooters on Gaza border for Palestinian protests. Retrieved may 10,2018, From: 1 https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5204745,00.htm

مخيمات العودة:

أماكن تم تجهيزها لاستقبال المشاركين في المسيرات السلمية الأسبوعية من قبل الهيئة العليا لمسيرات العودة[2]، من خلال تسوية أراضي على بعد من 300– 700 متر عن السياج الفاصل شرق قطاع غزة، وتجهيز عدد من الخيام ودورات مياه، ومضلات لاستقبال المشاركين في الفعاليات، وتطل تلك المخيمات مباشرة على السياج الفاصل ولا يفصلها إلا مساحة مستوية ومكشوفة من الأراضي الزراعية التي سبق وأن جرفتها قوات الاحتلال وحرمت المزارعين من الوصول إليها.

وأقيم لهذا الغرض خمس مخيمات موزعة على محافظات قطاع غزة، على بعد يقدر بنحو 300م إلى الشرق عن السياج الفاصل الذي تتمركز على طوله قوات الاحتلال الإسرائيلي في المناطق الشرقية والشمالية لقطاع غزة، واتخذت مواقعها في المناطق الآتية: (شرق منطقة الشوكة شرق محافظة رفح، شرق قرية خزاعة، شرق محافظة خان يونس، شرق مخيم البريج، شرق المحافظة الوسطى، شرق حي الزيتون، شرق محافظة غزة، وشرق جباليا، شرق محافظة شمال غزة).

[2] دفعت الأوضاع الإنسانية القاسية في قطاع غزة، بالعديد من القطاعات الشعبية والرسمية من بينهم: قطاع الشباب، وقطاع المرأة، والأطر الطلابية؛ والوجهاء والمخاتير، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص؛ إلى تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمسيرة العودة وكسر الحصار، بهدف لفت أنظار الرأي العام الدولي، ودوائر التأثير إلى الظروف والأحوال المعيشية الصعبة في قطاع غزة، وأعلنت الهيئة عن بدء انطلاق المسيرات الجماهيرية في الثلاثين من شهر مارس، آذار/2018م.

المشاركين في الفعاليات:

شهدت مسيرات العودة مشاركة جماهيرية واسعة من جميع الفئات، وعائلات بأكملها، كما شهدت مشاركة من فرق فنية وأخرى رياضية وشعبية، نفذت العديد من الأنشطة والبرامج للتأكيد على سلمية المسيرات ولفت الأنظار إلى مطالب المشاركين في حق العودة وفك الحصار عن قطاع غزة، وظهر بشكل واضح خلال مسيرات العودة المشاركة الواسعة للنساء والأطفال وكبار السن، بالإضافة إلى مشاركة ذوي الإعاقة.

وتميزت فعاليات مسيرة العودة بمشاركة شعبية حاشدة منذ انطلاقتها، وحافظ خلالها المشاركون على الطابع السلمي، حيث توافد إلى هذه المخيمات المواطنون من مختلف الفئات العمرية، وشهدت أعداد الوافدين زيادة مضاعفة في أيام الجمعة من كل أسبوع واتخذت شعاراً مختلفاً كل جمعة، وفي وقت لاحق افتتحت الهيئة الوطنية العليا لإحياء مسيرات العودة وكسر الحصار موقعاً جديداً على شاطئ بحر بيت لاهيا شمال غرب محافظة شمال غزة، واحتشد فيه المواطنون في بعض أيام الاثنين خلال الفترة السابقة.

أقام المشاركون في مسيرات العودة العديد من الأنشطة والمسابقات الرياضية والثقافية والفعاليات وفعاليات فلكلورية وشعبية للفت الأنظار وتسليط الضوء على معاناة السكان المدنيين في قطاع غزة، وتخلل هذه الفعاليات والأنشطة فقرات من الأناشيد والأغاني الوطنية، والشعبية.

الطواقم الصحفية والعاملون في مجال الإعلام:

حظيت مسيرات العودة منذ انطلاقتها باهتمام بالغ لدى الصحافة المحلية والدولية، الأمر الذي دفع بالمئات من الصحافيين إلى العمل على تغطية ومتابعة فعاليات مسيرات العودة، وعلى الرغم من التزامهم بارتداء ما يميزهم واتخاذهم تدابير السلامة، إلا أنهم كانوا عرضة لاستهداف قوات الاحتلال ما أسفر عن مقتل وإصابة العشرات منهم. وكان لتواجد الطواقم الصحفية أهمية بالغة في رصد وتوثيق وفضح انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي، ونقل صورة حقيقة ما يجري على الأرض من استهداف للمشاركين في مسيرات العودة.

الطواقم الطبية العاملة في الميدان:

دفعت التهديدات والتحذيرات الإسرائيلية، التي عبرت عن نوايا واضحة باستخدام قوة مفرطة ومميتة في مواجهة المتظاهرين، بالمؤسسات الطبية الحكومية والأهلية: (جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ووزارة الصحة الفلسطينية، والخدمات الطبية العسكرية، والدفاع المدني) إلى رفع حالة الجهوزية والاستعداد في كافة المناطق والمرافق والمراكز الصحية، وأعلنت حالة الطوارئ.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة الفلسطينية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أقامتا مراكز طبية ميدانية في المناطق القريبة من مخيمات العودة، وقامت بتجهيزها ببعض المعدات الطبية والأسرة لاستقبال المصابين وتقديم الإسعافات الأولية لهم. وقامت بتجهيز سيارات الإسعاف لنقل الجرحى من المخيمات إلى المراكز الطبية الميدانية والمستشفيات القريبة حسب طبيعة الإصابة ومدى خطورتها.

كما شارك الدفاع المدني بفرق من المسعفين الميدانيين وتمثلت مهمتهم في نقل المصابين إلى سيارات الإسعاف، بالإضافة إلى عدد من فرق الإسعاف التابعة لجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني التي بادرت في تدريب وتأهيل عدد من المتطوعين للمساهمة في إسعاف المصابين من المشاركين في مسيرات العودة.

السياج الفاصل:

السياج الفاصل هو عبارة عن حاجزان يفصلان قطاع غزة عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأول هو حاجز من الأسلاك الشائكة، والثاني عبارة عن «حاجز ذكي» يبلغ ارتفاعه حوالي 3 أمتار ومُزوَّد بأجهزة استشعار للمراقبة، تمتد هذه الحواجز بشكل غير منتظم، تفصل بين قطاع غزة والأراضي المحتلة عام 1948، بشكل متوازي وتبعد عن بعضها البعض أمتارًا قليلة، يضاف إليها جدار اسمنتي في أجزاء شمال بيت لاهيا وبيت حانون، وتقع بين الحاجزين منطقةٌ عازلة، وتتمركز قوات الاحتلال على طول هذا السياج وتستهدف كل من يقترب منه، وتنتشر على امتداده مواقع ونقاط مراقبة عسكرية، ويوجد فيها بوابات حديدية، صغيرة وكبيرة، تستخدم لدخول القوات الراجلة والآليات العسكرية، خلال عمليات التوغل[3].

وبعد انطلاق مسيرات العودة، أضافت قوات الاحتلال الإسرائيلي حاجزاً ثالثاً يبعد عشرات الأمتار عن الحاجز الشائك، وهو عبارة عن سياج شائك لولبي على يتراوح ارتفاعه ما بين 1.5 م – 2م، كما أقامت قوات الاحتلال تلال رملية بارتفاعات مختلفة داخل السياج الفاصل مقابل المناطق التي خصصت لاستقبال مسيرات العودة.

القوات والمعدات العسكرية التي واجهت المتظاهرين:

استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة المفرطة في مواجهة المتظاهرين العزل، حيث دفعت بقوات عسكرية كبيرة ونشرت عدد من القناصة لاستهداف المتظاهرين، وأطلقت الرصاص الحي تجاههم والرصاص المعدني المغلف بالمطاط، واستخدمت الجيبات والدبابات ومركبات عسكرية خاصة لضخ المياه العادمة، وأطلقت أنواع مختلفة من قنابل الغاز، التي تسبب بعضها في حالات اختناق وتشنج غريبة لدى المشاركين، كما استخدمت بعضها كسلاح، حيث كنت تطلق القنابل تجاه أجساد المشاركين بشكل مباشر موقعة في صفوفهم القتلى والإصابات، كما استخدمت الطائرات المسيرة لإطلاق رشقات من قنابل الغاز تجاه المشاركين، ويتم استهداف المشاركين من خلف السواتر الترابية والجيبات العسكرية وداخل الغرف المحصنة.

[3] معلومات ميدانية جمعها باحثو المركز الميدانيين في قطاع غزة.

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المشاركين في مسيرة العودة السلمية

تواصل قوات الاحتلال انتهاكاتها المنظمة بحق المدنيين الفلسطينيين، لا سيما المشاركين في المسيرات السلمية في إطار فعاليات مسيرات العودة شرقي محافظات قطاع غزة الخمس، في انتهاك واضح لمبادئ القانون الدولي، وبالرغم من قدرة جنود الاحتلال على التحقق من كون المشاركين في تلك المسيرات هم مدنيين عزّل، إلا أنها أوقعت في صفوفهم القتلى والجرحى بشكل تظهر فيه النيّة المسبقة وتعمد القتل وإحداث الضرر، وهذا ما تؤكده حصيلة الضحايا منذ انطلاق مسيرات العودة بتاريخ 2018/03/30.

وخلال العام الثاني لمسيرات العودة، تواصلت انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المشاركين فيها، هذا ويستعرض التقرير أشكال تلك الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال على النحو الآتي:

- **استخدام القوة المفرطة والمميتة وانتهاك الحق في الحياة:**

استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة المميتة خلال تعاملها مع المدنيين الفلسطينيين المشاركين في فعاليات مسيرات العودة السلمية في قطاع غزة، واقترفت انتهاكات جسيمة ومنظمة قد ترتقي إلى مستوى جرائم الحرب، حيث انتهكت حق الإنسان في الحياة دون أي تبرير، بل إن الحقائق على الأرض تثبت أن أعمال القتل كانت متعمدة في الوقت الذي لم يشكل فيه المشاركون أي تهديد على حياة أو أمن أفراد القوات المحتلة.

في حين أن حق المواطنين في التجمع السلمي والتعبير عن آرائهم بحرّية والاحتجاج على استمرار الحصار وتدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة هو أمر محمي بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ولاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

هذا وتشير حصيلة أعمال الرصد والتوثيق التي يواصلها مركز الميزان لحقوق الإنسان إلى أن قوات الاحتلال قتلت (217) فلسطينياً، خلال فعاليات مسيرات العودة السلمية منذ تاريخ 2018/03/30، وحتى تاريخ 2020/03/28.

عدد الشهداء خلال مسيرات العودة السلمية في قطاع غزة منذ انطلاقتها[4]

أعداد شهداء العودة	من 2018/3/30- 2020/3/28
إجمالي القتلى	217
منهم قتلى أطفال	48
منهم قتلى نساء	2
منهم قتلى من الطواقم الطبية	4
منهم قتلى من الطواقم الصحفية	2
منهم قتلى من ذوي الاحتياجات الخاصة	9

4 وفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان.

توزيع الشهداء خلال مسيرات العودة السلمية حسب الفئة العمرية

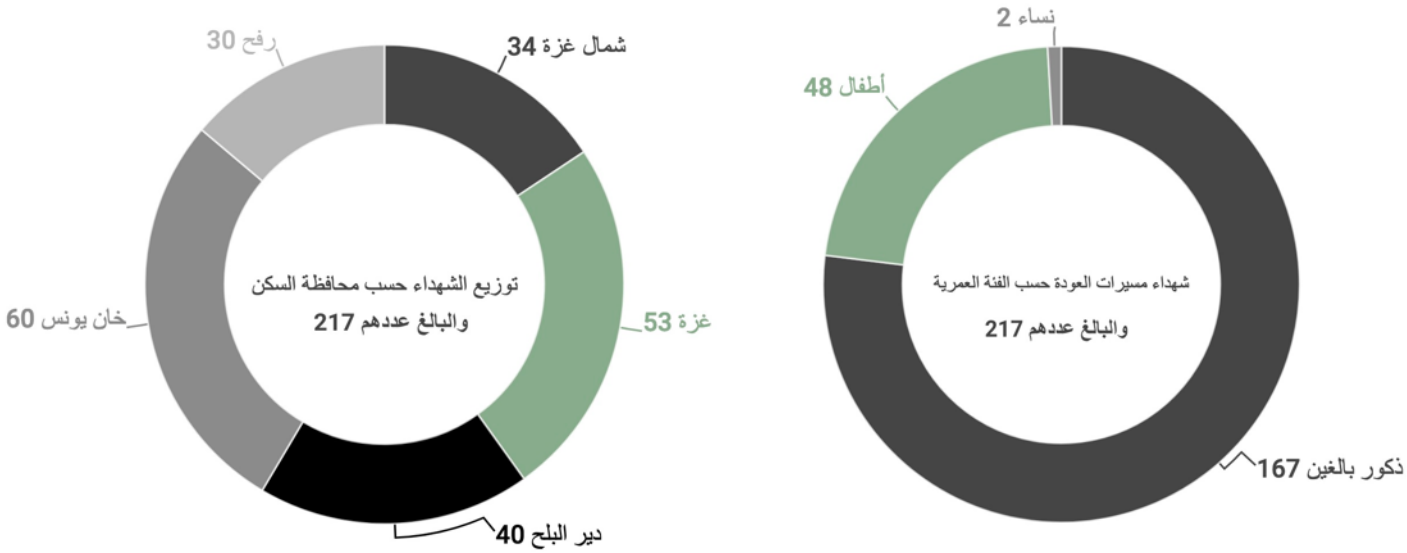

وفي سياق استهداف المشاركين بالقتل، تشكل جريمة قتل المواطن بدر الدين نبيل أبو موسى (22 عاماً) شاهد حي، ولا لبس فيه، على ما ذهب إليه مركز الميزان من تحليل حول تعمد القتل بدماء باردة، ودونما توفر أيٍ من شروط القانون الدولي ومعايير الأمم المتحدة لاستخدام القوة، وحتى بالمخالفة لقواعد السلوك التي تنظم عمل قوات الاحتلال نفسها. حيث أصيب أبو موسى بعيار ناري في الرأس، الأمر الذي يجعل من قتله فعلاً مجرماً ويعكس نية مبيته في إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين المشاركين في المسيرة السلمية. حول قتل المواطن "أبو موسى"، أفاد أحد شهود العيان للمركز، بالتالي[5]:

توجهت عند حوالي الساعة 16:30 من بعد صلاة عصر يوم الجمعة الموافق 2019/08/30، برفقة عدد من أصدقائي من بينهم صديقي بدر الدين نبيل أبو موسى، 22 عاماً، من سكان حي الإماراتي المجاور لنا، ... إلى مخيم العودة المقام على بعد نحو300 متر إلى الغرب عن السياج الفاصل في بلدة خزاعة شرق مدينة خان يونس، للمشاركة في فعاليات الجمعة ال 72 لمسيرة العودة وكسر الحصار... وهناك شاهدت العشرات من الشبان وعدد من النساء والأطفال يتظاهرون على مسافة تبعد ما بين 70-100 متر عن السياج الفاصل ... وعند حوالي الساعة 6:25 من مساء اليوم نفسه، ومع اقتراب انتهاء فعاليات المسيرة، حيث بدأ عدد كبير من المتظاهرين يغادرون المكان وبقي العشرات فقط، تقدمنا حتى وصلنا إلى السياج الرئيسي من الخارج، وبمجرد وصولنا سمعت صوت عيار ناري من جهة تمركز الجنود، وشاهدت بدر الدين يسقط على الأرض بجانبي على وجهه، اعتقدت في البداية أنه سقط على الأرض مازحاً لكنه كان لا يتحرك، فتوجهت نحوه ورفعت رأسه قليلاً عندها شاهدت الدماء تنزف من مقدمة رأسه بغزارة فأدركت أنه أصيب، وبدأت أصرخ على المتظاهرين الذين كانوا يقفون في الخلف لمساعدتي في نقله من المكان، وبالفعل حضر عدد من الشبان وقمنا بنقله لمسافة 70 متر تقريباً إلى الغرب من السياج الفاصل، ثم حضر عدد من المسعفين وأجروا له إسعافات أولية، ثم نقلناه بمساعدتهم إلى إحدى سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني التي تتواجد بالعادة على شارع جكر على بعد نحو 250 متر عن السياج الفاصل، ... انطلقت سيارة الإسعاف به بسرعة إلى النقطة الطبية الميدانية القريبة التي تبعد مئات الأمتار عن ساحة مخيم

5 موسى عبد ربه سليمان أبو عزب، 31 عاماً. قابله: الباحث الميداني للمركز في منطقة خان يونس: غريب السنوار، بتاريخ 1 سبتمبر 2019م.

العودة من الجهة الغربية، وأنا لحقت به ركضاً على الأقدام حيث أنني لم أتمكن من مرافقته في سيارة الإسعاف، وعند وصولي إلى النقطة الطبية أخبرني أحد المسعفين بأنه استشهد ومن هول الخبر فقدت الوعي، وبعدها عدت للوعي وكان لا يزال في النقطة الطبية وشاهدت الأطباء يجرون له إسعافات وعلمت منهم بأنه لا يزال على قيد الحياة لكن حالته خطيرة جداً جراء إصابته بعيار ناري في الرأس. وبعد حوالي 15 دقيقة تم نقله بسيارة إسعاف أخرى إلى مستشفى غزة الأوروبي في خان يونس، وقمت بمرافقته، ولدى وصولنا للمستشفى أدخل لقسم الطوارئ ثم نقل فوراً إلى قسم العناية الفائقة. بقيت في المستشفى لمتابعة حالته والاطمئنان عليه ولم أغادرها، وكنت أعلم من الأطباء بأن حالته تزداد سوءًا، وعند حوالي الساعة 11:00 من صباح اليوم التالي السبت الموافق 2019/8/31، أعلن الأطباء عن استشهاده متأثراً بجراحه.

وتؤكد عشرات الإفادات المشفوعة بالقسم التي جمعها باحثو مركز الميزان وعمليات الرصد والمراقبة التي واصلوها أنّ قوات الاحتلال استهدفت المشاركين في المسيرات السلمية بشكل متعمد. وهذه الحقائق تعزّزها تصريحات المستوى السياسي في دولة الاحتلال والتي سبقت الانطلاق الفعلي لمسيرات العودة حول نشر قناصة على امتداد السياج الفاصل وإصدار الأوامر بالقتل. وتعزز مشاهدات الباحثين وإفادات شهود العيان سلمية المسيرات، وعدم ملاحظة أي مظهر مسلح أو سلاح، وأن عمليات القتل استهدفت مدنيين يبعدون عن السياج مسافات متفاوتة، وبعضهم قتل برصاصة من الخلف، كما أن نسبة من استهدفهم رصاص القتل في الرأس أو الأجزاء العلوية تعزز هذا الاستخلاص.

وتظهر جريمة قتل رمزي روحي عبدو، (30 عاماً)، تعمد قوات الاحتلال الإسرائيلي القتل وايقاع أكبر قدر من الجرحى في صفوف المدنيين المشاركين في المسيرة السلمية. حيث أصيب بعيار ناري في رأسه من الخلف وهو على بعد 70 متر عن السياج الفاصل، أي انه لم يكن يشكل أي خطر على جنود الاحتلال، بل إنه أصيب خلال محاولته الابتعاد عن السياج الفاصل، حيث أفاد أحد شهود العيان للمركز، بالتالي[6]:

توجهت عند حوالي الساعة 13:50 من يوم الجمعة الموافق 2019/05/03، برفقة صديقي "رمزي روحي عبدو" إلى ساحة مخيم العودة شرق البريج في المحافظة الوسطى للمشاركة في الجمعة "السابعة والخمسين لمسيرة العودة وكسر الحصار... بعد الانتهاء من صلاة العصر وعند حوالي الساعة 17:00، من مساء اليوم نفسه تقدمت أنا وصديقي رمزي وعبرنا ... لمسافة 50-70 متر إلى الغرب من السلك الشائك، وفي هذه الأثناء أطلق جنود الاحتلال النار باتجاه المتظاهرين الذين كانوا في المكان، فحاولنا التراجع والابتعاد وفجأة سقط رمزي الذي كان يقف بجانبي على الأرض، ونزلت له وقمت بتفحصه، فوجدته ينزف دماً من رأسه من الخلف، وناديت على المسعفين الذين يقفون خلفنا ويبعدون عنا حوالي 50 متراً، وجاءوا مسرعين وقاموا بلف رأسه بالشاش، ونقلوه إلى سيارة الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني التي كانت تقف على شارع جكر الذي يبعد حوالي 300 متر إلى الغرب عن السياج الفاصل، وتحركت سيارة الإسعاف به و نقلته إلى مستشفى شهداء الأقصى، ومباشرة تبعتهم بسيارة أجرة لمستشفى شهداء الأقصى، وفور وصولي لمستشفى شهداء الأقصى تم تحويله مباشرةً إلى مستشفى الشفاء بغزة، وقمت باللحاق بهم لمستشفى الشفاء في مدينة غزة، وهناك وبعد ساعة من وصول رمزي لمستشفى الشفاء أدخلوه إلى غرفة العمليات، وعند حوالي الساعة 00:05 من فجر اليوم التالي السبت الموافق 2019/05/04، أعلن عن استشهاده متأثراً بجراحه.

6 إبراهيم نايف علي وشاح ، 26 عاماً. قابله: الباحث الميداني للمركز في المنطقة الوسطى: محمد الدعالسة، بتاريخ 12 مايو 2019م.

- **انتهاكات الحق في السلامة البدنية:**

جوبه المشاركون في المسيرات السلمية على امتداد السياج في المناطق الشرقية لمحافظات غزة بقوةٍ مفرطة، أثارت اعتقاداً راسخاً بأنها لا تهدف إلى فض التجمعات السلمية بقدر ما هدفت إلى إيقاع الأذى البليغ في صفوف المدنيين، فمن ينجو من الموت يمكن أن يتعرض إلى إصابة تتسبب له في إعاقة دائمة ترافقه مدى الحياة.

وبدا واضحاً للمراقبين والمتابعين للأحداث التي ترافق فعاليات مسيرات العودة، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهكت حق الإنسان في السلامة البدنية، وتشير معطيات الرصد والتوثيق في المركز إلى أن قوات الاحتلال أوقعت (19237) إصابة في صفوف المشاركين في مسيرات العودة منذ انطلاقها وحتى تريخ 2020/3/28، (وهنا تجدر الإشارة إلى أن المركز يوثق من المصابين من يصل إلى المستشفيات الرسمية في قطاع غزة دون احتساب المصابين الذين تلقوا العلاج داخل النقاط الطبية بالقرب من مخيمات العودة شرقي قطاع غزة)، وبلغ عدد من أصيبوا بالرصاص الحي (9517)، فيما أصيب العدد الباقي بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، أو بقنابل الغاز بشكل مباشر، وفي بعض الأحيان استنشاق الغاز المسيل للدموع[7].

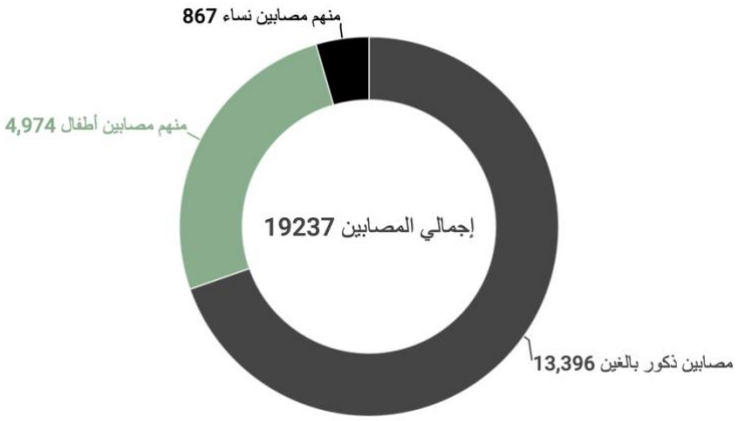

أعداد المصابين خلال مسيرات العودة السلمية في قطاع غزة منذ انطلاقتها بتاريخ 2018/03/30 وحتى تاريخ 2020/03/28[8]

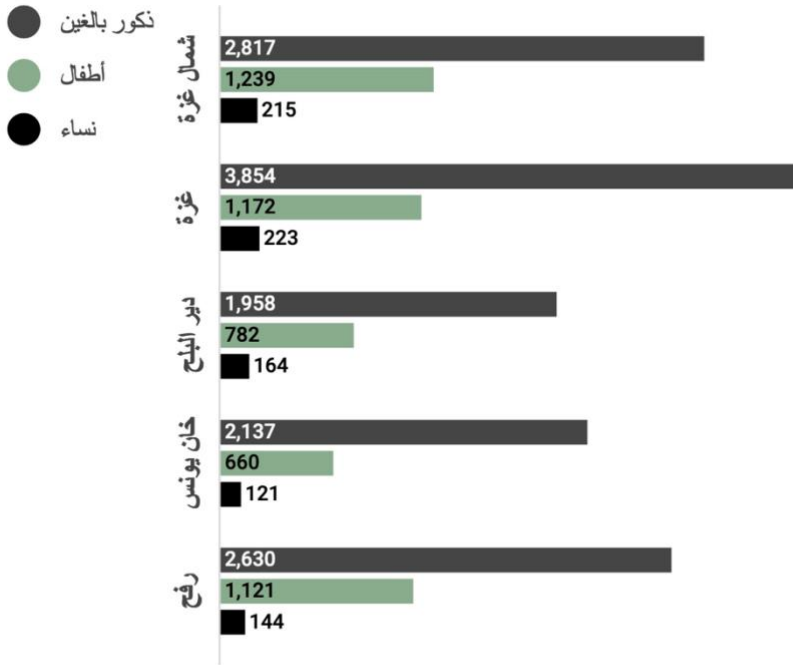

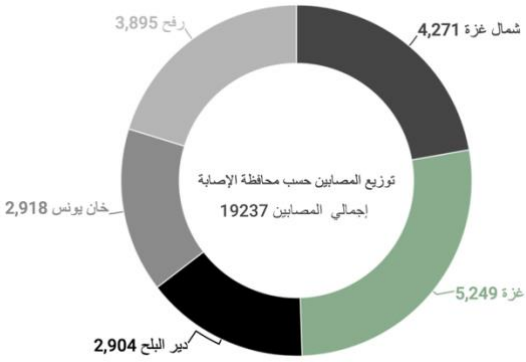

توزيع المصابين حسب محافظة الإصابة والفئة

7 وفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان، حتى تاريخ اصدار التقرير.

8 نفس المرجع السابق.

ويستعرض التقرير مقتطفات من شهادات شهود عيان وجرحى كانوا شهوداً أو ضحايا لاستخدام قوات الاحتلال للقوة المفرطة، ممن قدموا إفاداتهم للمركز، حول حوادث استهداف المدنيين وانتهاك حقهم في السلامة البدنية.

مقتطفات من إفادة المصاب جمعة رمضان شعبان النجار (31 عاماً)، من سكان بلدة خزاعة في محافظة خان يونس، تعرض لإصابة مباشرة بعيار ناري تسبب في بتر ساقه اليمنى، وحول ظروف إصابته، أفاد بما يلي:

توجهت عند حوالي الساعة 4:30 مساء يوم الجمعة الموافق 2019/4/12، إلى مخيم العودة المقام في الجزء الشمالي الشرقي لبلدة خزاعة شرق محافظة خان يونس، للمشاركة كعادتي في مسيرة العودة، ولدى وصولي إلى ساحة المخيم شاهدت المئات من المشاركين بينهم نساء وأطفال ورجال وشيوخ وبعض العائلات في ساحة المخيم ومحيطه،... تقدمت نحو السياج ووصلت على مسافة تبعد حوالي 30 متر إلى الشرق عن السلك الشائك، ووقفت لمدة 30 دقيقة تقريباً، أثناء ذلك سمعت صوت عدة أعيرة نارية وشاهدت الرمال تتناثر أمامي، وبعد لحظات شعرت بضربة قوية وألم شديد في ساقي اليمنى وسقطت على الأرض، ثم شاهدت الدماء تنزف من ساقي بغزارة، فبدأت أصرخ وأطلب من الشبان مساعدتي وعندما حاول عدد من الشبان الاقتراب مني لإسعافي قام جنود الاحتلال بإطلاق قنابل الغاز تجاه المكان، فهربوا وتراجعوا للخلف ولم يتمكنوا من نقلي وإسعافي، وبعد نحو دقيقتين حضر عدد من المسعفين ونقلوني بواسطة حمالة إلى سيارة إسعاف كانت تقف على شارع جكر على بعد نحو 250 متر عن السياج الفاصل، وتم نقلي إلى النقطة الطبية الميدانية التابعة لوزارة الصحة القريبة من ساحة مخيم العودة، وهناك قام الأطباء بإجراء إسعافات أولية لي وبعد عدة دقائق تم نقلي إلى مستشفى غزة الأوروبي في خان يونس، وعند وصولي للمستشفى فقدت الوعي، وعندما أفقت عند حوالي الساعة 10:00 مساءً، صدمت بأن ساقي اليمنى مبتورة ولم أتخيل أنني فقدت ساقي وكنت أصرخ من الصدمة، وعلمت من الأطباء بأنني أصبت بعيار ناري أدى إلى تهتك لأنسجة والشرايين وعظام الساق ولذلك أجريت لي عملية جراحية وقرر الأطباء بترها من أسفل الركبة. تغيرت حياتي كثيرا منذ إصابتي وبتر ساقي واشعر أنني أصبحت عبئ كبير على أسرتي وإخوتي الذين يقومون بمساعدتي دائما للتنقل والحركة داخل المنزل وخارجه ولا أدري كيف سوف أكمل حياتي بهذه الإعاقة

- **استهداف النساء والأطفال:**

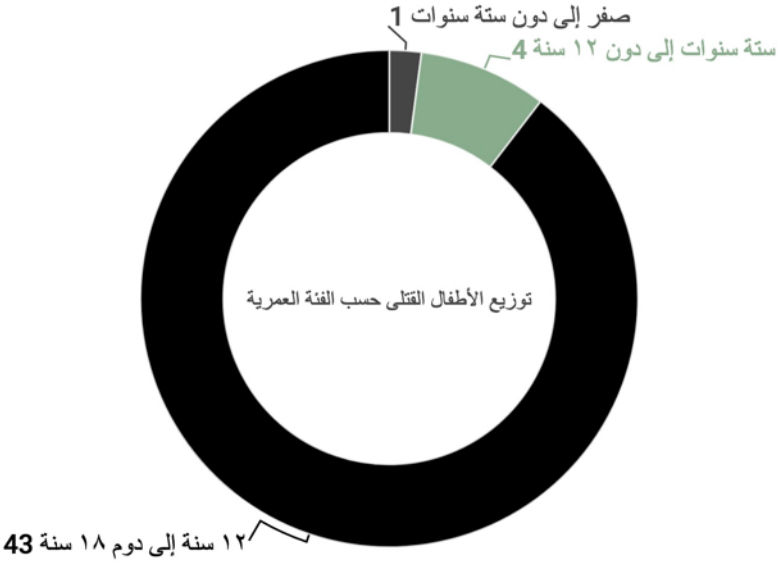

تعاملت قوات الاحتلال مع المدنيين الفلسطينيين كأهداف مشروعة لرصاص قواتها، ولم يقف الأمر عند حدود استهداف الرجال المدنيين غير المسلحين والذين يمارسون حقوقهم الطبيعية في حرية الرأي والتعبير، ليطال الأطفال والنساء، في انتهاكات لا يمكن تبريرها أو تسويغ ارتكابها بموجب القانون الدولي. وتشير مصادر المعلومات في مركز الميزان إلى أن عدد الشهداء الأطفال والنساء الذين قتلتهم قوات الاحتلال خلال مسيرات العودة السلمية بلغ (48) طفلاً.

هذا ولم يقتصر تعمد استهداف المدنيين على فئة أو شريحة بل كان عابراً للجنس والعمر ولكل الاعتبارات الأخرى، كالأشخاص من ذوي الإعاقة وغيرهم، وشكلت النساء أيضاً هدفاً لرصاص قوات الاحتلال خلال مشاركتهن في مسيرات العودة، حيث وثق المركز مقتل سيدتين منذ بدء مسيرات العودة وحتى وقت صدور التقرير.

وتأتي مشاركة النساء في المسيرات السلمية رفضاً لما يتعرض له قطاع غزة، في ظل استمرار معاناتهن التي لا توصف، معاناة في كل تفصيل من تفاصيل حياتهن. حيث شكّل الطابع السلمي للمسيرات عاملاً مشجعاً للنساء. ويشاهد المراقب للأحداث مشاركة عائلات بالكامل في التجمعات الحدودية السلمية، تمضي وقتها في منطقة مفتوحة بعيداً عن الكثافة السكانية والتلوّث، دون أن يخطر بخلد النساء المشاركات أنهنّ سيتحولنّ إلى هدف لرصاص قوات الاحتلال.

إن حماية الحق في الحياة والسلامة البدنية هو حق مقدس وتحميه المعايير الدولية لحقوق الإنسان ولاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما تشكل حماية أرواح المدنيين في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة أحد أهم أهداف القانون الدولي الإنساني. وعليه فإن الأطفال والنساء يتمتعون بالحماية كونهم مدنيين، ولكن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أفرد حماية خاصة للأطفال والنساء سواء في الاتفاقيات، كما هو الحال في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، أو في (البروتوكولات) الملحقة بالاتفاقيات، أو من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي كما هو الحال مع القرار المتعلق بالأطفال والنزاعات المسلحة رقم (1612)، أو القرار المتعلق بالمرأة وعمليات صنع السلام رقم (1325) وجملة القرارات اللاحقة.

وتشير تحقيقات المركز إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي أوقعت (4974) إصابة في صفوف الأطفال، و(867) في صفوف النساء.

نسب الشهداء الأطفال خلال مسيرات العودة السلمية حسب مكان السكن[9]

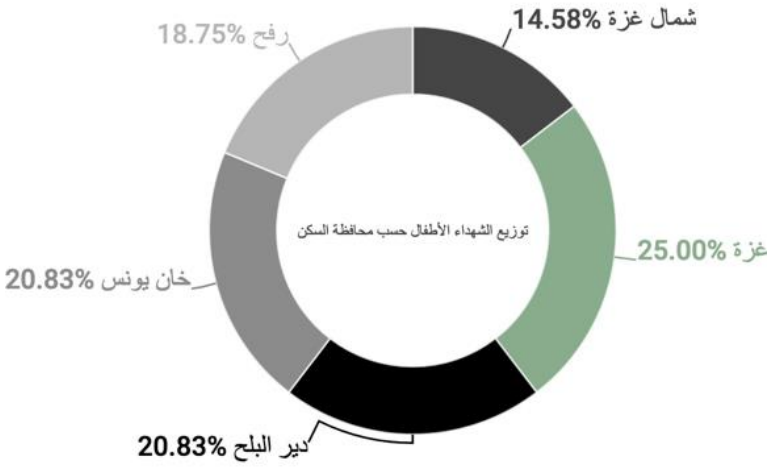

نسب الشهداء الأطفال خلال مسيرات العودة السلمية حسب مكان الإصابة في الجسم[10]

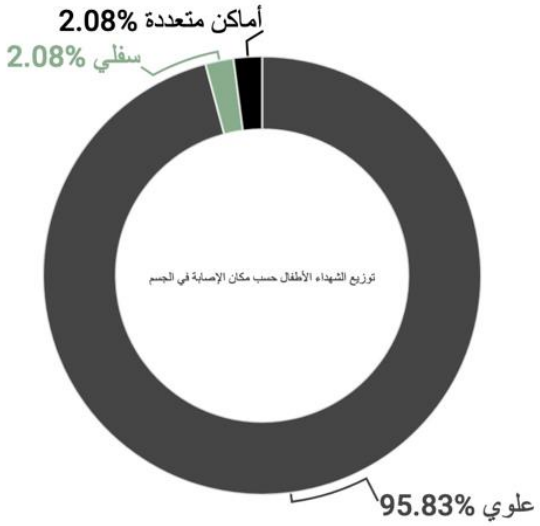

ويستعرض التقرير مقتطفات من إفادات مشفوعة بالقسم لشهود عيان، جمعها باحثو مركز الميزان. وتظهر الإفادات عمليات قتل الأطفال والظروف التي رافقتها.

وحول ظروف قتل الطفل: حسن إياد شلبي البالغ من العمر (13 عاماً)، من سكان مدينة حمد في خان يونس، صرح أحد شهود العيان لباحث المركز بالتالي[11]:

9 وفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان، حتى تاريخ اصدار التقرير.

10 المرجع السابق.

11 ثائر أحمد كمال أبو عرمانة (17 عاما). قابله الباحث الميداني للمركز في المنطقة الوسطى: محمد الدعالسة، بتاريخ 10 فبراير 2019م.

توجهت عند حوالي الساعة 15:00 من مساء يوم الجمعة الموافق 2019/02/08، برفقة ثلاثة من أصدقائي وجيراني ومن بينهم حسن إياد شلبي(13 عاماً)، وهو طالب في الصف الثامن بمدرسة حمد في خان يونس، ... إلى مخيم العودة المقام على بعد نحو 300 متر عن السياج الحدودي الفاصل شرق بلدة خزاعة شرقي خان يونس، للمشاركة في فعالية الجمعة ال 46 لمسيرة العودة وكسر الحصار، ... وعند وصولنا شاهدت المئات من المتظاهرين بينهم أطفال ونساء وشيوخ والعدد الأكبر من الشبان، يتواجدون داخل ساحة مخيم العودة وفي محيطه، توجهنا حيث كان العشرات من المتظاهرين متقدمين نحو السياج الفاصل على مسافة حوالي 150 متر إلى الشرق من السلك الشائك، ... أثناء ذلك سمعت صوت عدة أعيرة نارية وشاهدت ثلاثة من المتظاهرين في مكان التجمع يصابون ويسقطون على الأرض ... وبعد لحظات عند حوالي الساعة 3:50 من مساء اليوم نفسه، وبينما كنا نقف نحن الأربعة لوحدنا بجانب بعضنا وننظر نحو السياج، شاهدت أحد الجنود الذين كانوا منبطحين خلف السواتر الرملية، وقف أعلى الساتر وصوب سلاحه نحونا ثم سمعت صوت عيار ناري وفجأة شاهدت صديقي حسن شلبي الذي كان يقف بجانبي تماماً من الناحية اليسرى يسقط على الأرض على ظهره ناديت عليه حسن –حسن لكنه كان لا يتحرك وفاقداً للوعي فأدركت أنه أصيب بالرغم أنني لم أشاهد دماء تنزف منه، صدمنا أنا وأصدقائي للحظات من هول المنظر وبعدها حملته وساعدني صديقي فادي وركضنا به باتجاه سيارات الإسعاف، ثم أخذه المسعفون ونقلوه إلى إحدى سيارات الإسعاف وتحركت به بسرعة إلى النقطة الطبية الميدانية التابعة لوزارة الصحة القريبة من ساحة المخيم، ولحقت بهم أنا وأصدقائي سيراً على الأقدام، وعند وصولنا إلى النقطة الطبية شاهدت الأطباء يحاولون إنعاشه وعلمت منهم بأنه أصيب بعيار ناري في الصدر، ولم تفلح جهود الأطباء في إنقاذ حياته وبعد حوالي 15 دقيقة أعلنوا عن استشهاده.

وحول ظروف قتل المواطنة أمل مصطفى الترامسي البالغ من العمر (44 عاماً)، من سكان مدينة غزة، صرح أحد شهود العيان لباحث المركز بالتالي[12]:

12 سميرة علي محمد أبو العمرين (45 عاما). قابلها الباحث الميداني للمركز في محافظة غزة: خالد أبو اسبيتان، بتاريخ 2019/01/15

عند حوالي الساعة 14:30 من مساء يوم الجمعة الموافق بتاريخ 11 يناير 2019، ذهبت أنا وصديقتي أمل مصطفى الترامسي (44 عاماً)، ... إلى مخيم العودة الكائن في منطقة ملكه شرق حي الزيتون شرق مدينة غزة، للمشاركة في فعاليات مسيرات العودة، ... وعند وصولنا إلى المكان شاهدت المئات من الشبان والأطفال والشيوخ والنساء المتواجدين في المكان منهم من يقف على امتداد شارع جكر ومنهم من يقف على بعد (20) متر غرب السياج الفاصل، وفي هذه الأثناء تقدمت أنا وصديقتي أمل باتجاه شارع جكر، وتوقفت على بعد حوالي (200) متر إلى الغرب من السياج الفاصل، وكان معنا محلول ملحي لكي نقدمه للشبان والأطفال والنساء الذين يتعرضون لحالات اختناق جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع، شاهدت عدداً من جنود الاحتلال يقفون خلف سواتر رميلة، وشاهدت العشرات من جنود الاحتلال يعتلون السواتر الرملية، ورأيت أربع جيبات عسكرية، وفي هذه الأثناء بدأت اسمع صوت إطلاق الأعيرة النارية وشاهدت الجنود يطلقون قنابل الغاز تجاه المتظاهرين بشكل مباشر، ورأيت عدداً من المتظاهرين يتعرضون لإصابات مختلفة، وبعد سقوط قنابل الغاز بين المتظاهرين بدأت أنا وصديقتي أمل نقدم محلول الملح للمتظاهرين المصابين باستنشاق الغاز المسيل للدموع، وعند حوالي الساعة 15:50 من مساء اليوم نفسه، كنت أقف أنا وأمل على مسافة (200) تقريباً إلى الغرب من السياج الفاصل في محيط تجمع سيارات الإسعاف، وفي هذه الأثناء سمعت صوت عيار ناري، ورأيت أمل تسقط على الأرض بقوة، ورأيت الدماء تسيل من رأسها بغزارة فحضر مسعفين الهلال الأحمر وبعض الشبان ووضعوها داخل سيارة الإسعاف وانطلقوا بها إلى المستشفى، وبقيت أنا مستمرة في مكاني وأشعر بالخوف الشديد من هول منظر إصابة صديقتي أمل، وبعد حوالي ساعة من إصابة أمل، انتشر خبر استشهادها وعند سماع خبر استشهادها توجهت مباشرة إلى مستشفى الشفاء وهناك تأكدت من الأطباء والمتواجدين في قسم الاستقبال بأن أمل قد استشهدت.

وتؤكد الإفادات المشفوعة بالقسم التي جمعها المركز أنّ قوات الاحتلال تعمدت استهداف المدنيين دون تمييز أو تناسب أو ضرورة، وهو سلوك لا يمكن تبريره ارتباطاً بالقانون الدولي الذي يفرض قيوداً على استخدام القوة تجعل من الاستهداف المنظم للمدنيين انتهاكاً يرقى لمستوى جرائم الحرب.

- **استهداف ذوي الإعاقة:**

أمعنت قوات الاحتلال في استخدام القوة القاتلة بشكل متعمد ودون ضرورة ودون مبرر، ويظهر استهداف الأشخاص ذوي الإعاقة مدى تحلل تلك القوات من التزاماتها بموجب القانون الدولي وارتكابها انتهاكات جسيمة ومنظمة لقواعده الناظمة، بل ويعزز الاعتقاد السائد بأن عمليات القتل كانت متعمدة ومع سبق الإصرار.

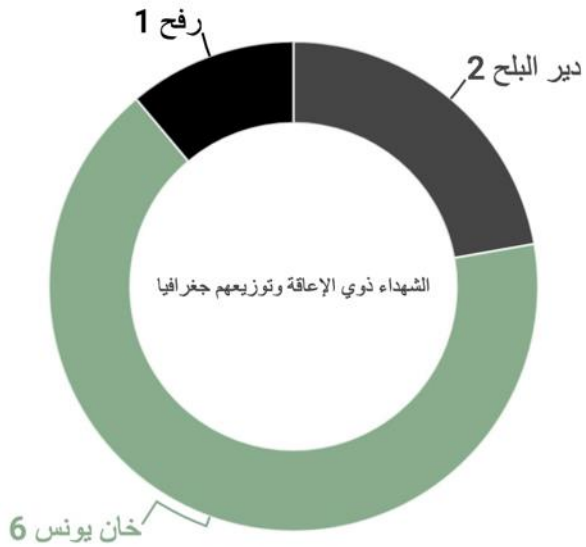

فاستهداف مدني "غير مسلح" ومبتور الساقين، يفضح أي محاولة لتبرير ممارسات قوات الاحتلال في التعامل مع المسيرات السلمية ولاسيما استخدام القوة المميتة، فكيف يمكن لشخص لا يستطيع التحرك بسهولة ولا يحمل سلاحاً أن يشكل خطراً يقتضي استخدام قوة مميتة بحقه.

إن قواعد استخدام القوة النارية تهدف إلى حماية حياة المكلفين بإنفاذ القانون لذلك تفرض القواعد تدرجاً في استخدام القوة بهدف إعاقة تقدم الخطر المزمع. ولكن في حالة الأشخاص من ذوي الإعاقة فإن إعاقتهم بحد ذاتها تعيق حركتهم. هذا بالإضافة إلى بعدهم عن السياج، وكونهم مدنيين ولا يحملون سلاحاً، هذا وتشير مصادر الرصد والتوثيق في مركز إلى أنّ قوات الاحتلال قتلت (9) شخصاً من ذوي الإعاقة من المشاركين في مسيرة العودة منذ انطلاقتها بتاريخ 2018/03/30.

وحول استهداف قوات الاحتلال لذوي الإعاقة خلال مشاركتهم في مسيرات العودة، يعرض التقرير واحدة من حالات القتل التي وثقها، وأسفرت عن مقتل المواطن فادي حسن أبو سلمي (أبو صلاح) (29 عاماً)، وهو مبتور الساقين، وحول ظروف قتله، يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم، صرح صديقه نضال أبو طير، جاء فيها[13]:

عند حوالي الساعة 8:30 من صباح يوم الاثنين الموافق 2018/5/14، توجهت برفقة صديقي فادي حسن أبو سلمي (أبو صلاح)، 29 عاما، وهو مبتور الساقين، إلى مخيم العودة في بلدة خزاعة شرق خان يونس، وقد توجهنا للمخيم على الدراجة النارية الخاصة بفادي وهي دراجة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة ولها ثلاثة إطارات، وركبت خلفه وتحركنا إلى مخيم العودة،... وعند حوالي الساعة 12:30 من مساء اليوم نفسه، تحركت برفقة فادي وصديق لنا على دراجة فادي النارية باتجاه شارع جكر الذي يبعد ما بين 250-300 متر غرب السياج الشرقي الفاصل، لنشاهد الأحداث ... وطلبت من فادي التوقف بالقرب من شجرة زيتون في المكان بمحاذاة شارع جكر لأنني كنت أسمع صوت إطلاق نار كثيف من جهة الشريط الفاصل، وكنت أشاهد في منطقة تجمع المواطنين إطارات سيارات مشتعلة، فتوقف فادي في المكان، وقال لنا أنه سيصلي الظهر أسفل الشجرة، ومشيت أنا وحسن سيراً على الأقدام في شارع جكر باتجاه تجمع المواطنين، ومشينا عدة خطوات فقط، ثم سمعت صوت عيار ناري، وصوت ارتطام قوي له. شعرت أنه أصاب الدراجة النارية التي كان يجلس عليها فادي، فالتفت نحوه بسرعة فشاهدته ملقى على الأرض، فأسرعت نحوه أنا وصديقي وشاهدت دماءً تنزف من صدره، وتملأ ملابسه، أصبت بحالة صدمة وارتباك للحظات وقدم عدد من المواطنين، وحملوا فادي إلى سيارة إسعاف قدمت على الفور إلى المكان وتحركت بسرعة، وعلمت لاحقاً أنه نقل إلى مستشفى غزة الأوروبي، وتوجهت إلى المستشفى بعد حوالي نصف ساعة، وهناك وفور وصولي علمت من المتواجدين بأن فادي استشهد بالفعل، إثر إصابته بعيار نار في الصدر، وأن جثمانه نقل إلى ثلاجة المستشفى، وشاركت فيما بعد في تشيع جثمانه ودفنه في مقبرة عبسان الكبيرة.

[13] نضال عمر محمد أبو طير (29 عاماً)، قابله الباحث الميداني في خان يونس غريب السنوار بتاريخ 2018/5/16.

- **استهداف الطواقم الطبية:**

تشير عمليات المراقبة التي ينفذها مركز الميزان لحقوق الإنسان إلى استهداف قوات الاحتلال المنظم لأفراد الطواقم الطبية ومعداتهم وسيارات الإسعاف ونقاط الإسعاف الطبية الميدانية، وفي الوقت نفسه محاولاتها منع عمليات إسعاف الجرحى يشير إلى تحلل واضح من التزاماتها بموجب القانون الدولي، واستخفافاً من تلك القوات بالحق في الحياة والسلامة البدنية، بل وتعمد مضاعفة أعداد الشهداء بترك الجرحى ينزفون.

إن القانون الدولي يوفّر حماية خاصة للموظفين المخصصين لتشغيل المستشفيات بمن فيهم الأشخاص المكلفون بالبحث عن الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة. كما يوفر حماية خاصة للمستشفيات والمنشآت الطبية، ولاسيما في الأوضاع الاستثنائية، ويحظر الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية للأفراد المسؤولين عن تقديم الرعاية الصحية، كما يلزم سلطات الاحتلال بتسهيل مهامهم وحركتهم وتنقلهم حتى في وقت الحرب. كما ينبغي ألا تكون المنشآت والمعدات عرضةً للهجوم والاعتداء، سواءً أكانت مدنية أو عسكرية، وسواءً أكانت ثابتة أو متحركة، ودائمة أم وقتية، ويتوجب على الأطراف تسهيل أداء واجبهم الإنساني في إخلاء ونقل وتشخيص الجرحى والمصابين وعلاجهم، ويشكل عدم احترام وضع هؤلاء الأشخاص انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني.[14]

وتشير حصيلة توثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان في سياق استهداف قوات الاحتلال للطواقم الطبية إلى مقتل (4) مسعفين وهم:

- عبد الله صبري عطية القططي (22) عاماً–المسعف المتطوع في فريق نبض الحياة
- روزان أشرف عبد القادر النجار (20) عاماً– المسعفة المتطوعة في جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية
- موسى جبر عبد السلام أبو حسنين (34) عاماً– المسعف في الدفاع المدني
- والمسعف في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني محمد صبحي سلامة الجديلي (36) عاماً.

في حين أصيب (225) مسعف خلال الفترة نفسها تكرر إصابة (44) منهم.

وشكل استهداف أفراد الطواقم الطبية وانتهاك حقهم في الحياة والسلامة البدنية أحد أشكال الانتهاكات الجسيمة والمنظمة التي ارتكبتها قوات الاحتلال. ويأتي استهداف أفراد الطواقم الطبية بإطلاق النار المباشر بهدف القتل أو التسبب بإصابة بليغة في سياق استهداف المدنيين، بل وفي تعمد إلحاق الأذى بالجرحى المدنيين، لأن استهداف أفراد الطواقم الطبية يلعب دوراً جوهرياً في تهديد حياة الجرحى المدنيين، لأن من شأن استهدافهم وسيارات الإسعاف ونقاط الإسعاف الميدانية عرقلة عمليات إخلاء الجرحى من الميدان، أو تقديم الإسعاف الضروري لإنقاذ حياتهم. إن الحماية الخاصة التي وفرها القانون الدولي لعمليات إخلاء الجرحى والمرضى من الميدان، ولمراكز الاستشفاء، منطلقة ليس فقط من حماية الأفراد كونهم مدنيين ولا يشاركون في الأعمال العدائية، بل ومن كون إنقاذ حياة الآخرين يتوقف على قدرة الطواقم الطبية على الحركة بحرية أثناء الطوارئ والوصول إلى الجرحى في الميدان ونقلهم إلى المستشفيات.

14 راجع اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحر، المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949، الباب الثاني، الحماية العامة للسكان من بعض عواقب الحرب، المواد من 16 إلى 21.

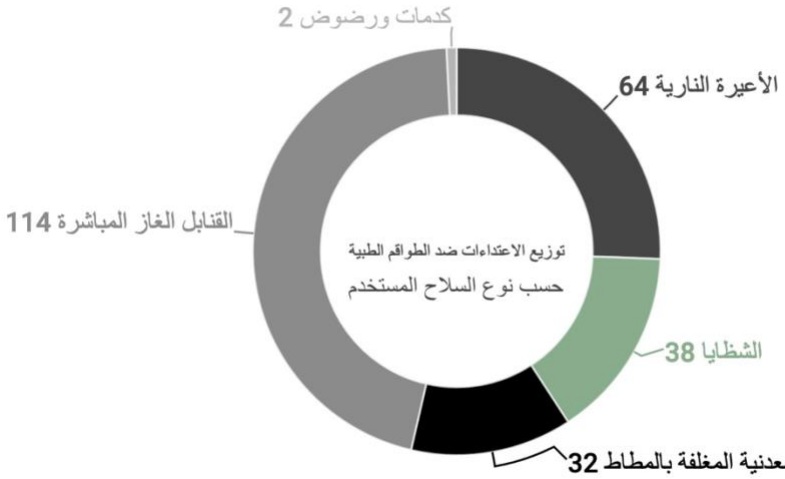

توزيع عدد الاعتداءات ضد الطواقم الطبية موزع حسب نوع السلاح المستخدم

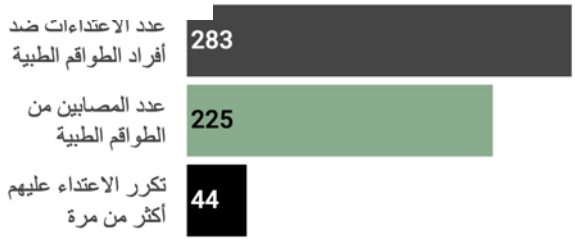

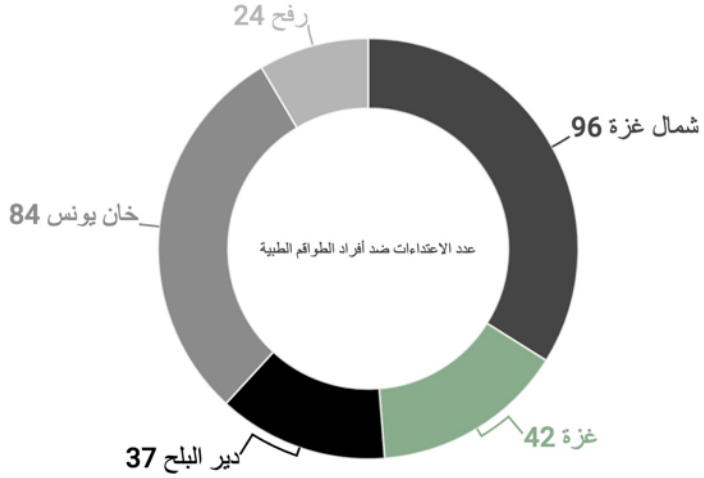

توزيع عدد الاعتداءات الطواقم الطبية حسب محافظة الإصابة

وحول استخدام قوات الاحتلال للقوة المميتة خلال تعاملها مع أفراد الطواقم الطبية خلال ممارستهم مهامهم الإنسانية يعرض التقرير واحدة من حالات القتل التي وثقها، وأسفرت عن مقتل المسعف المتطوع في فريق نبض الحياة الطبي، عبد الله صبري عيطة القططي (22 عاماً)، وحول ظروف قتله، يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم، صرحت بها زميلته في العمل للمركز، جاء فيها[15]:

أنا صابرين عايش صالح السطري، عمري (30 عاماً)، وأقيم في حي الشابورة في رفح، وأنا حاصلة على دورة في الإسعافات الأولية، وأعمل مسعفة متطوعة في فريق نبض الحياة، وهو عبارة عن مجموعة من الشبان والشابات تعرفنا على بعضنا في الجمعة الثانية لمسيرات العودة شرق رفح، وهو فريق مكون من (10) أفراد. كنت أتوجه أسبوعياً وألتقي بأفراد الفريق لتقديم الإسعافات للشبان في مخيمات العودة، وعند حوالي الساعة 17:00 من مساء يوم الجمعة الموافق 2018/08/10 توجهت إلى مخيم العودة شرق رفح، والتقيت هناك بزملائي في الفريق صابرين قشطة، وعبد الله القططي، وياسر أبو حبيب، ومحمد الشيخ عيد، ومحمد عمر، وكانوا في ذلك الوقت مقابل البرج الأحمر (برج عسكري تابع لقوات الاحتلال)، شاهدت عبد الله القططي وهو يتوجه لشاب مصاب، وعندما رجع، اتجهت معه ومع زميلتي صابرين قشطة خلف الشبان الذين ساروا باتجاه الشمال من البرج الأحمر، وشاهدت دبابة، وبمجرد وصولنا على بعد حوالي 20 متراً إلى الغرب من السياج الفاصل، شاهدنا شاب يسقط على الأرض، وبمجرد تقدمنا باتجاه الشاب الذي أصيب أطلقت دبابة الرصاص بشكل كثيف، ولكني تقدمت رفقة صابرين تجاه الشاب، وكان عبد الله خلفنا، وكان يصرخ علينا ويلوح لنا أن الوضع خطر، وتعاملنا مع الشاب المصاب، وعند عودتنا كان شبان يحملون شاب ويصرخون إسعاف .. إسعاف، وتقدمت نحو الشبان لأقدم الإسعاف للشاب المصاب، وعندما وصلتهم رأيت الشاب المصاب واتضح أنه زميلنا عبد الله القططي، وكانت الدماء واضحة على

15 صابرين عايش صالح السطري (30 عاماً)، قابلها الباحث الميداني محمد عبدالله بتاريخ 2018/08/12

صدره، وركض فيه الشبان حتى وصلوا سيارة الإسعاف، وأنا أغمي علي وأفقت وأنا في سيارة إسعاف، ونقلوني إلى المستشفى الميداني، وهناك شاهدت الأطباء يقومون بإنعاشه، ويقلبونه لتفحص مكان الإصابة وبعد ذلك قاموا بنقله بسيارة إسعاف إلى مستشفى غزة الأوروبي ولحقت به مع زملاء لي حتى وصلنا مستشفى الأوروبي حيث علمت هناك باستشهاده.

فيما يلي إفادة أخرى حول إصابة المسعفة داليا بسام أحمد أبو ريدة (21 عاما)، صرحت بها للمركز، وهي تعزز ما خلص إليه مركز الميزان من تعمد استهداف المدنيين وأفراد الطواقم الطبية على النحو الآتي[16]:

وصلت إلى مخيم العودة شرق خزاعة، عند حوالي الساعة 3:15 من مساء يوم الجمعة الموافق 2019/04/19، وكان المواطنون يتوافدون للمكان، حيث زادت أعدادهم بعد صلاة العصر وباتوا بالمئات... شاهدت المئات من المواطنين يتجمعون في المنطقة الممتدة من شارع (جكر) حتى عدة أمتار من السياج الفاصل، وكان المشاركون من فئات مختلفة رجال ونساء وأطفال وشباب. تقدمت مع زملائي تجاه المتظاهرين وتوقفنا على مسافة تتراوح ما بين 50-150 مترا إلى الشرق من السياج الفاصل، ...كنت أرتدي معطف أبيض طويل مخصص للمسعفين وأضع كمامة خفيفة لكي تساعدني على تحمل رائحة الغاز المسيل للدموع، وكنت أنا وزملائي ومسعفين آخرين نتعامل مع الإصابات، من جهتي تعاملت مع 6 إصابات لشبان أصيبوا بقنابل غاز مباشرة، حيث ساعدت في إسعافهم الأولي وإخلائهم باتجاه سيارات الإسعاف المتوقفة على شارع جكر. وعند حوالي الساعة 5:40 من مساء اليوم نفسه، وبعد أن ساعدت أحد المصابين بالاختناق، شعرت بضربة في قدمي اليسرى وشاهدت دخان أبيض كثيف يتصاعد منها، وشعرت بالاختناق وسقطت على الأرض، بقيت في مكاني دقيقتين تقريباً حتى انزاح الدخان وتمكن زملائي وعدد من المواطنين من الوصول إلي ونقلي إلى إحدى سيارات الإسعاف في شارع جكر، والتي نقلتني إلى النقطة الطبية الواقعة غرب مخيم العودة، وهناك أجريت لي الفحوص الطبية، حيث تبين وجود تورم والتهاب في قدمي نتيجة إصابة مباشرة بقنبلة غاز.

تظهر الحقائق أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تعمّدت استهداف الطواقم الطبية خلال عملها الميداني في إسعاف وإخلاء الجرحى، ولم تلتزم بالمعايير المهنية ونصوص المواثيق الدولية، على الرغم من وضوح شارات الطواقم الطبية وأفرادها وارتدائهم الزي المميز، وتمييز النقاط الطبية ووسائط النقل الطبي.

16 داليا بسام احمد أبو ريدة 21 عاماً. مسعفة متطوعة ضمن فريق رواد السلام الطبي قابلها الباحث: غريب السنوار، بتاريخ 14 مايو 2019م.

- **استهداف الطواقم الصحفية:**

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها الجسيمة والمنظمة خلال تعاملها مع الصحافيين الفلسطينيين، ولم تحترم الحماية المكفولة لهم وفق القانون الدولي بوصفهم مدنيين وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة أو وفقاً للمادة (79) من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية جنيف 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، كما تنتهك القرار 1738 الصادر عن مجلس الأمن الدولي والذي يدين الهجمات المتعمدة ضد الصحافيين وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بهم أثناء النزاعات المسلحة باعتبارهم مدنيين. كما تواصل انتهاكاتها الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان لا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، من خلال استهدافها المباشر للصحافيين.

وتشير المعطيات الميدانية والحقائق على الأرض إلى أن قوات الاحتلال تواصل انتهاك الحق في الحياة في تعاملها مع الصحافيين، وتنتهك الحق في حرية العمل الصحفي والحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الوصول إلى المعلومات ونشرها. كما تنتهك إعلان اليونسكو بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان .

لقد استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحافيين الفلسطينيين الذين عملوا على تغطية فعاليات مسيرات العودة بالرغم من التزامهم بارتداء لباس يميزهم في الميدان، كارتداء درع واقي من الرصاص، أو سترة تحمل شعار الوسيلة الإعلامية، أو

Photo/ Yasser Qudih

خوذة، وفي كل الحالات فإن شعار الصحافة(PRESS) ، أو (T.V) يكون واضحاً على لباس الصحافيين والسيارات والمعدات التي يستخدمونها. وبالرغم من ابتعاد الصحافيين عن المتظاهرين قدر المستطاع، خلال تغطيتهم لأحداث مسيرات العودة، إلا أن قوات الاحتلال واصلت إطلاق النار تجاههم واستهدافهم، ما أوقع فيهم القتلى والجرحى.

كما تعمدت قوات الاحتلال إيقاع الأذى بالصحفيين خلال استهدافها للأجزاء السفلية من أجسامهم وخاصة في السيقان، إذ تُحدث الأعيرة النارية المستخدمة كسوراً في عظام الساق، تُقعد الصحافي عن العمل وتسبب له إعاقة حركية دائمة أو مؤقتة . فيما استهدفت قوات الاحتلال المعدات الصحفية في سياق استهدافها للطواقم الصحفية خلال تغطية مسيرات العودة، ما تسبب في تضررها أو في إعاقة عملهم والتغطية الميدانية تحت وطأة إطلاق النار. والتي تعتبر من الوسائل المهمة للعمل الصحفي، فلا يمكن أن تصل الصورة أو الصوت أو الكلمة لوسائل الإعلام أو للمشاهد أو المستمع أو القارئ من دونها، ويعتبر استهدافها انتهاكاً لحرية الرأي والتعبير وحرية الوصول للمعلومات ونشرها وحرية العمل الصحفي.

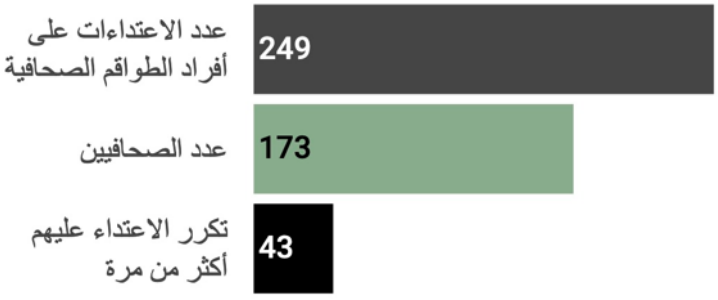

وتشير حصيلة الرصد والتوثيق لمركز الميزان لحقوق الإنسان إلى أنّ انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحافيين الفلسطينيين أثناء تغطيتهم لفعاليات مسيرات العودة السلمية، منذ انطلاقها بتاريخ 2018/3/30م وحتى 2020/3/28، أدت الى قتل صحافيين اثنين هما: ياسر عبد الرحمن مصطفى مرتجى (30) عاماً، ويعمل في وكالة عين ميديا للأنباء، وأحمد "محمد أشرف" حسن أبو حسين (24) عاماً، ويعمل في شبكة بيسان الإخبارية[17]. كما أصيب (173) صحافي تكرر إصابة (43) منهم.

*يذكر أن هناك صحفي تعرض للاعتداء بأكثر من نوع سلاح، فيتم احتسابه قنبلة مباشرة مرة وشظايا مرة أخرى.

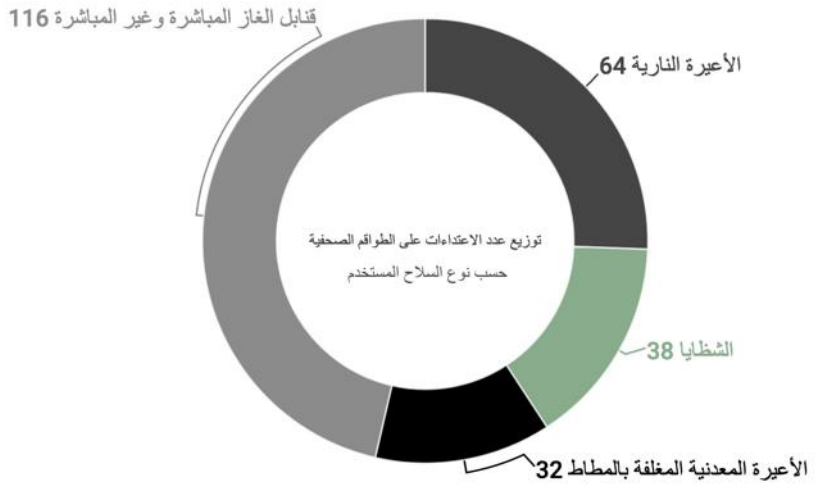

وتؤكد تحقيقات المركز أنّ قوات الاحتلال الإسرائيلي لم تحترم شارة الصحافة وبدا واضحاً تعمد استهداف الصحافيين والعامليين في الحقل الإعلامي، ومنعهم من نقل حقيقة ما يجري على الأرض خلال مسيرات العودة. فرغم وضوح شاراتهم الصحفية استهدف جنود الاحتلال الصحافيين بالرصاص الحي والمغلف بالمطاط وقنابل الغاز التي ضربت أجسادهم مباشرة.

17 وفقاً لرصد وتوثيق باحثو مركز الميزان لحقوق الإنسان، حتى تاريخ 2018/6/10م.

وفي هذا السياق نعرض مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرح بها الصحافي أسامة الكحلوت (35 عاماً) لباحث المركز، جاء فيها[18]:

توجهت عند حوالي الساعة 16:30 من مساء يوم الجمعة الموافق: 2019/8/2 بواسطة سيارة مدنية إلى شرق مخيم البريج، شرق المحافظة الوسطى لتغطية أحداث مسيرة العودة، وكان بحوزتي الدرع الواقي من الرصاص الخاص بالصحافة، وكاميرا من نوع كانون D70، والجوال من نوعJ7 ، استخدمه للبث المباشر، عند وصولي شرق مخيم البريج توجهت إلى ساحة مخيم العودة، وشاهدت عدد من المتظاهرين يجتمعون في ساحة المخيم من جميع الفئات " شباب، أطفال، نساء، وشيوخ"، وشاهدت عدد من زملائي الصحافيين ... وتوجهت بعد ذلك إلى الشرق من شارع جكر حيث يتواجد الشبان والصحافيون وبعض السيدات، وكانوا يقفون عند شارع جكر من الناحية الشرقية على بعد حوالي 100 متر من السياج الفاصل، وتقدمت باتجاه المنطقة الجنوبية المحاذية للمتظاهرين المتقدمين، وكنت أبعد عن السياج حوالي 200 متر إلى ناحية الغرب، وبدأت بتصوير المظاهرة عبر الجوال الخاص بي وقمت بنشره على حسابي الخاص على الفيس بوك،... وعند حوالي الساعة 17:30 جاءني اتصال من رقم غريب، وكانت مقدمة الرقم 04، وهذا حسب ما أعرف هو مقدمة لرقم يتبع للخطوط الإسرائيلية، ففتحت الخط للرد وفي هذه اللحظة شعرت بألم في ساقي الأيسر، ووقعت على الأرض ووضعت يدي على ساقي، وكانت الدماء تسيل منها، وحينها عرفت أنني أصبت بعيار ناري، وتجمع زملائي الصحافيين حولي وحملوني وتوجهوا بي إلى شارع جكر، وبعد حوالي 50 متر وضعوني على حمالة إسعاف وتوجهوا بي إلى سيارة الإسعاف، والتي نقلتني إلى النقطة الطبية التابعة لوزارة الصحة، وقدموا لي الإسعاف الأولي، وبعد حوالي 15 دقيقة نقلوني لمستشفى شهداء الأقصى في دير البلح، وعند وصولي المستشفى أجروا لي الفحوصات وتصوير الأشعة، وأبلغني أحد الأطباء أنني أصبت بعيار ناري مدخل ومخرج في الساق الأيسر، ووصفوا لي العلاج وغادرت المستشفى بعد حوالي ساعة من وصولي المستشفى.

[18] أسامة شريف عمر الكحلوت (35 عاما). قابله الباحث الميداني للمركز في المنطقة الوسطى: محمد الدعالسة.

أسلحة مختلفة وآثار مدمرة:

استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال تعاملها مع المدنيين المشاركين في مسيرات العودة السلمية أسلحة مختلفة، تختلف آثارها باختلاف السلاح المستخدم، وفي كثير من الأحيان تتجاوز هذه الأسلحة الهدف الذي صنعت من أجله، وتفضي في كثير من الحالات إلى الوفاة أو إلى معاناة زائدة ودائمة، ولا يجوز استخدامها لفض التجمعات السلمية.

▪ الأعيرة النارية:

منذ اليوم الأول لمسيرات العودة تعمدت قوات الاحتلال استخدام الرصاص الحي في مواجهة المشاركين في تلك المسيرات، ما خلف عشرات القتلى وآلاف المصابين من بينهم أطفال ونساء، وتشير تحقيقات مركز الميزان لحقوق الإنسان إلى أن استخدام قوات الاحتلال للرصاص الحي كان بدون مبرر ولم ينطوي على تهديد فعلي على حياة جنود تلك القوات. وزاد استخدام هذه الذخيرة من معاناة الضحايا، حيث ظهرت على بعضهم آثار بليغة جراء التعرض للإصابة، حيث رصد المركز بعض إصابات الأعيرة النارية التي وصلت المستشفيات، ولا سيما الإصابات في الأطراف السفلية من الجسم تسببت في تهشم أجزاء كبيرة من عظام الساق للمصابين، وإلى تهتكات في العضلات والأوعية الدموية (الشرايين والأوردة)، كذلك إلى قطع في الأعصاب ما شكل تهديداً دائما ببتر الطرف المصاب.

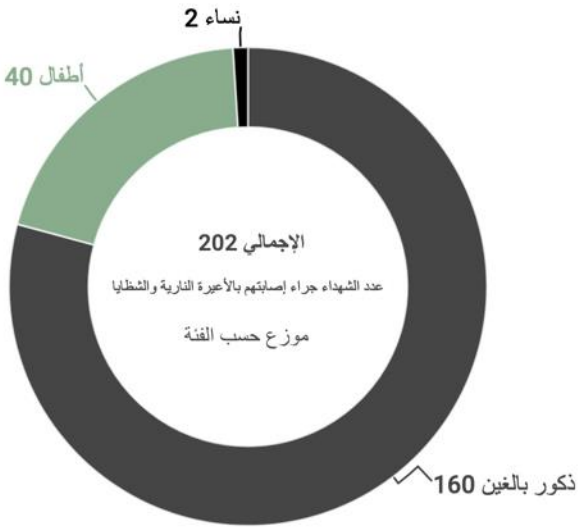

وبحسب وزارة الصحة الفلسطينية، فإنها تعاملت مع نوعية جديدة من الإصابات بالأعيرة النارية، حيث كان مدخل الرصاصة في جسم المصاب صغير والمخرج واسع وكبير، وكانت كل حالة من هذه الإصابات تحتاج إلى عدة ساعات في غرف العمليات وتواجد طاقم طبي من عدة تخصصات للتعامل مع الحالة الواحدة. وكانت الإصابات في الجزء العلوي من الجسم قاتلة، مثل إصابة الصحافي: ياسر مرتجى، والطفل: حسين ماضي، على سبيل المثال. وتسببت تلك الإصابات في تهتك داخل أعضاء الجسم، كما رصد المركز وفاة جرحى رغم إصابتهم في أطرافهم السفلية[19].

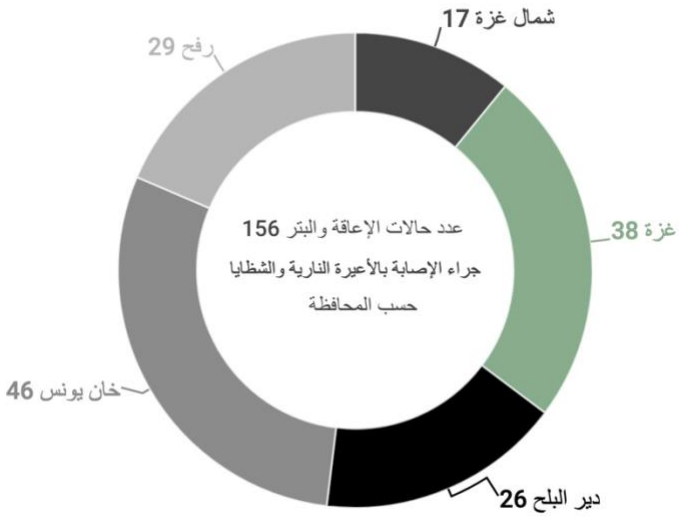

وفي السياق نفسه، سجل الأطباء المعالجون في وزارة الصحة ارتفاع نسبة الإصابة النارية خلال فعاليات مسيرات العودة، حيث تكون فتحة مدخل العيار الناري صغيرة ولا يكون لها مخرجاً، وتضر

[19] أيمن عيد عبد السحباني- مدير قسم الاستقبال والطوارئ في مجمع الشفاء الطبي بمدينة غزة، قابله: الباحث الميداني للمركز في منطقة غزة خالد أبو اسبيتان، بتاريخ 15 أبريل 2018م.

بأحشاء الجسم (كالأمعاء والكبد والبنكرياس والطحال، في حالة الإصابة في منطقة البطن، والأوعية الدموية والعظام والأعصاب والعضلات، في حالة الإصابة في الأطراف السفلية)، وعثروا على شظايا داخل الجسم لا تزيد عن (1 ملم) فقط في كثير من الجراح التي وصلت المستشفيات[20].

وحول الرصاص الذي تستخدمه قوات الاحتلال الإسرائيلي مع المتظاهرين المدنيين الفلسطينيين، تناولت وسائل إعلام إسرائيلية استخدامها الرصاص الانشطاري أو المتشظي المتفجر والمسماة "هولوبوينت"، التي تدخل الجسد من خلال فتحة صغيرة وتحدث فتحة كبيرة إذا ما خرجت منه، وتقوم بتدمير الأوعية الدموية واللحم البشري وتهشم العظام، وهي رصاصة ذات رأس مجوف، أو متفجرة، وعند إصابتها اللحم تتوسع كثيراً وتتشظى داخل الجسم، وأطرافها تدمر كل ما يصادف طريقها، وتسبب جراح مخيفة، ويعتبر استخدامها جريمة حرب بحسب ميثاق "هاج" الدولي، وقانون محكمة الجنايات الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر[21].

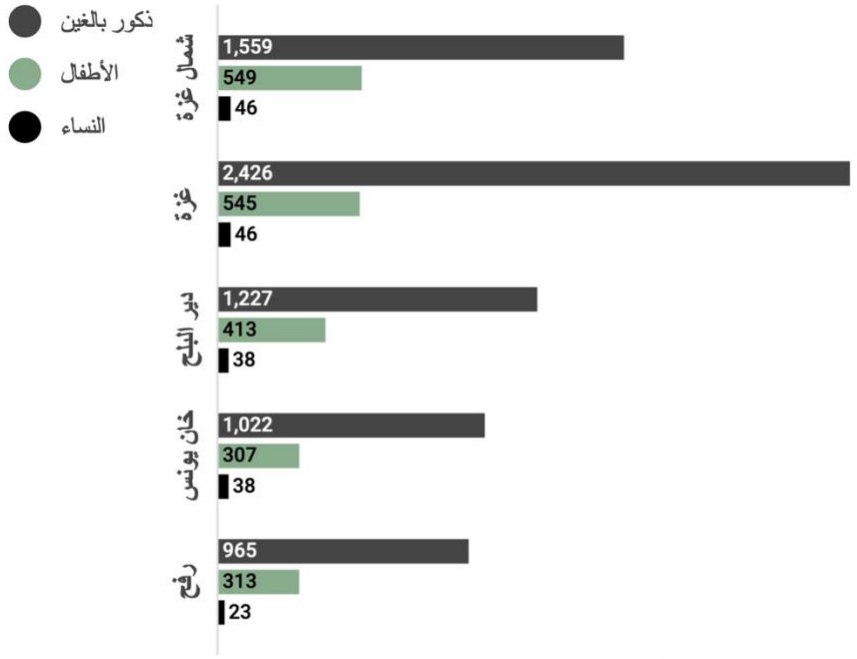

توزيع المصابين بالأعيرة النارية حسب محافظة الإصابة والفئة

هذا وتظهر إفادات شهود العيان أن استخدام الرصاص الحي من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لم يكن له أي مبرر، بل وتظهر تعمد القتل في تحلل واضح من أبسط التزاماتها بموجب القانون الدولي.

وفيما يلي يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم لشاهد عيان، حول ظروف قتل الشهيد رائد خليل أبو طير، 19 عاماً، حيث أفاد أحد شهود العيان المركز، بأنّه[22]:

توجهت عند حوالي الساعة 2:00 من مساء يوم الجمعة الموافق 2019/5/3، برفقة مجموعة من الأصدقاء من بينهم صديقي رائد خليل أبو طير 19 عاماً الذي كان معه عكازيه الطبيين من أثر إصابته في الجمعة الماضية برصاص الاحتلال خلال مشاركته في مسيرة العودة شرق خان يونس، حيث أصيب حينها بعيار ناري في الفخذ الأيمن، وبعد وصولنا إلى المخيم شاهد توافد مئات المواطنين عبر حافلات وسيارات خاصة ودراجات نارية ومشياً على الأقدام، وكان بينهم رجال ونساء وأطفال، من فئات عمرية متعددة، وأصبح العدد بالمئات مع حلول أذان العصر. وبعد أداء صلاة العصر، توجهت برفقة محمد سمور، ورائد أبو طير، الذي كان يمشي مستنداً إلى عكازيه، إلى المنطقة الواقعة شرق مخيم العودة، وتجاوزت أنا وصديقي محمد سمور شارع جكر، واقتربنا إلى مسافة 30 متراً من السياج الفاصل، وشاهدت هناك تقريبا 4 جيبات عسكرية، إلى جانب الجنود الذين كانوا يتمركزون على أعلى المواقع المحاطة بالتلال الرملية والسواتر داخل السياج. وكان الجنود يطلقون النار وقنابل غاز تجاه التجمع الذي يتواجد فيه المتظاهرون.... عند حوالي الساعة

20 المرجع السابق.

21 ب. ميخائيلي. (26 أبريل 2018م). استخدام الرصاص المتفجر ضد المتظاهرين بغزة جريمة حرب. مقال في صحيفة هآرتس الإسرائيلية. الرابط: https://www.haaretz.co.il

22 أحمد مصطفى حمدان فسفيس، 27 عاماً، قابله: الباحث الميداني للمركز في منطقة خان يونس: غريب السنوار، بتاريخ 8 مايو 2019م.

6:00 من مساء اليوم نفسه، ... شاهدت داخل السياج الفاصل جيباً عسكرياً للاحتلال ترجل منه أحد الجنود وأشهر سلاحه نحو المتظاهرين، ثم سمعت صوت إطلاق نار، وشاهد رائد يسقط على ظهره، فأسرعت نحوه مع آخرين منهم مسعف، ورأيت الدماء تسيل من بطن رائد وهو على الأرض، فوضع المسعف يده على بطن رائد لوقف نزيف الدماء، ثم حلمناه باتجاه سيارة الإسعاف... وصعدت معه وكان المسعفون يحاولون وقف نزيف الدم، ووصلنا بعد دقائق إلى النقطة الطبية غرب مخيم العودة، وهناك أنزلوه لداخلها، وبدأوا التعامل معه، ومنعوني من الدخول قربه وأبلغني أحد الأطباء أن حالته صعبة، وبعد حوالي 15 دقيقة، نقلوه في سيارة إسعاف إلى مستشفى غزة الأوروبي، حيث لحقت به أنا وصديقي محمد سمور على الدراجة النارية، وهناك أدخل لغرفة الإنعاش في قسم الطوارئ، ومن ثم أدخل لغرفة العمليات، وفهمت من الأطباء أنه أصيب بعيار ناري في البطن استقر في الحوض وتسبب بنزيف حاد، وعند حوالي الساعة 8:30 من مساء اليوم نفسه، أبلغنا الأطباء أنه توفي متأثرا بإصابته.

هذا والتمس مركز الميزان لحقوق الإنسان ومركز عدالة، بتاريخ 2018/4/23، إلى المحكمة الإسرائيليّة العليا مطالبين بمنع جيش الاحتلال الإسرائيليّ من استخدام الجنود والرصاص الحيّ كوسيلة لتفريق المظاهرات في قطاع غزّة، وجاء في الالتماس أن جيش الاحتلال ينتهك القانون الدوليّ كما ينتهك مبادئ القانون الدستوري الاسرائيلي ساري المفعول على الجيش في هذه الحالة. وقد اعتبرت سياسة الاحتلال "غير قانونيّة بشكلٍ صارخ في كل ما يتعلّق بأوامر إطلاق النار ضد المتظاهرين في قطاع غزّة، كما أنّها لا تتأسس على مبدأ قدسيّة الحياة والحق بسلامة الجسد، ولا على أعراف القانون الدوليّ. هذه السياسة لا ترى أي قيمة لأجساد الناس وحياتهم .

وأكّد الالتماس على أن المظاهرات هي فعاليّات احتجاج مدنيّة غير مسلّحة لم تشكّل في أي حالةٍ كانت أي تهديد على حياة إنسان آخر. كما أكّد على منع إطلاق النيران الحيّة بشكل مطلق اتجاه المتظاهرين: "الأعراف التي تنطبق على المظاهرات المدنيّة هي أعراف تتبنّى وجهة نظر القانون الدوليّ العرفيّ بشأن "تطبيق القانون والنظام" والتي تم تبنّيها في القضاء الإسرائيليّ. هذه الأعراف الكونيّة تنطبق بشكلٍ متساوٍ ودون أي تمييز على المواطنين وغير المواطنين، دون علاقة لمضمون الاحتجاجات، الشعارات، مكان الاحتجاجات، والانتماء التنظيميّ أو الاثنيّ أو الوطنيّ للمشاركين فيها. وطالب المركزان بإصدار أمر فوريّ يمنع استخدام الرصاص الحيّ ضد المتظاهرين[23] .

وتعزز مشاهدات الباحثين وإفادات شهود العيان سلمية المسيرات، وعدم ملاحظة أي مظهر مسلح أو سلاح، وأن عمليات القتل استهدفت مدنيين يبعدون عن السياج مسافات متفاوتة، وبعضهم قتل برصاصة من الخلف، كما أن نسبة من استهدفهم رصاص القتل في الرأس أو الأجزاء العلوية تعزز هذا الاستخلاص.

- **قنابل الغاز:**

استخدمت قوات الاحتلال الغاز بكثافة، سواء الذي يطلق بشكل مدفعي، أو من خلال بنادق يحملها جنود الاحتلال، وحتى من خلال الطائرات المسيرة التي كانت تحلق فوق رؤوس المتظاهرين وتسقط قنابلها بينهم، ولكنها عمدت في الوقت ذاته إلى تصويب قنابل الغاز بشكلٍ مباشر إلى أجساد المشاركين، للتسبب بضرر بالغ، ما جعله غير متناسباً، ويأتي في إطار استخدام القوة المفرطة والمميتة بالرغم من كونه يستخدم حول العالم كأداة لفض المسيرات والتظاهرات السلمية، إلا أن طريقة الاستخدام والأنواع المستخدمة حولته لسلاح فتاك.

وتظهر نية قوات الاحتلال في إيقاع الضرر في صفوف المتظاهرين من خلال إطلاق قنابل الغاز بشكل مباشر تجاه الجزء العلوي من أجسام المشاركين في مسيرات العودة، ما أوقع عدداً من القتلى وإصابات بليغة، في حين استخدمتها أيضاً على مستويات منخفضة تجاه المتظاهرين، ومن خلال بنادق في يد جنود الاحتلال، فتسببت للعديد بجراح مختلفة، وأحدثت لعدد منهم كسوراً خاصة في السيقان.

23 مازن سليمان محمود قديح 24 عاما، قابله الباحث الميداني للمركز في المنطقة الوسطى: محمد الدعالسة، بتاريخ 11 مارس 2019م.

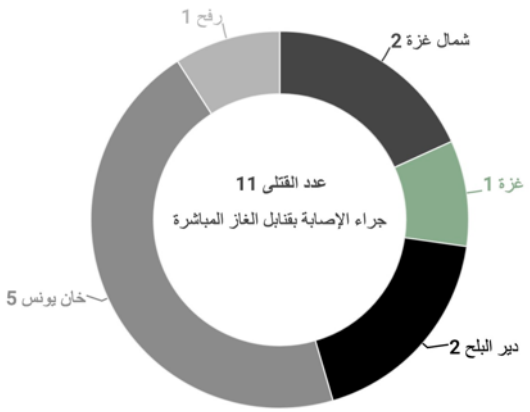

وفي هذا السياق رصد المركز مقتل (11) مواطناً من بينهم (7) أطفال، نتيجة إصابتهم بشكل مباشر بقنابل الغاز، فيما أصيب المئات من المشاركين بجروح متفاوتة نتيجة إصابتهم أيضاً بقنابل الغاز بشكل مباشر.

وبعد إلقاء نظرة سريعة على قوائم المصابين، تبين أن ما يقارب من (4000) مصاب من مجموع المصابين، استهدفوا من خلال إطلاق قنابل الغاز تجاههم بشكل مباشر.

الشهيد بسام سامي عثمان صافي يبلغ من العمر (22 عاماً)، من سكان محافظة خان يونس، تعرض لإصابة مباشرة بقنبلة غاز في الرأس أعلى عينه اليسرى، وفارق الحياة متأثرا بجراحه. وحول ظروف إصابته، أفاد أحد شهود عيان بما يلي[24] :

توجهت مساء يوم الجمعة الموافق 2019/2/22، إلى مخيم العودة شرق بلدة خزاعة شرق خان يونس، ... كنت أحمل كاميرا كانون x65K، وتوجهت للتصوير ونشر ما أقوم بتصويره على صفحتي الشخصية، تقدمت مع العشرات من المواطنين شرق شارع جكر وكنت ألتقط صور للمشاركين الذين أشعلوا إطار سيارة وآخرين كانوا يرشقون قوات الاحتلال بالحجارة كنت أقف على بعد حوالي 150 متر إلى الغرب عن السياج الفاصل مع مجموعة من المشاركين، وشاهدت جنود الاحتلال يتمركزون خلف تلال رملية داخل السياج الفاصل وشاهدت 3 جيبات عسكرية وغرفة عسكرية اسمنتية، التقطت صور للمشاركين ولعدد 4 إصابات، وكنت أسمع صوت إطلاق نار وأشاهد قنابل الغاز تتساقط بين المشاركين.. وعند حوالي الساعة 4:00 من مساء اليوم نفسه، وبينما كنت أتابع الأحداث وأقف على مسافة 150 متر عن السياج الفاصل، سمعت صوت صفير لشيء ينطلق في الهواء، فشعرت بالخوف وخفضت رأسي وانحنيت للأمام، وبعد لحظات انتبهت إلى سقوط شخص كان يقف على بعد 3-4 أمتار عني ناحية الشمال، وشاهدته ملقى على الأرض على ظهره وشاهدت دخان أبيض يخرج من رأسه، توجهت نحوه وبدأت في التقاط الصور وشاهدت عدد من الشبان يحاولون إسعافه، شاهدته مصاب بقنبلة غاز في أعلى رأسه من الجهة اليسرى فوق العين، وكانت قنبلة من المعدن وجزء كبير منها داخل رأسه، وكان يتصاعد منها دخان أبيض كثيف، قام عدد من الشبان بحمله وبعد نقله لعدة أمتار شاهدت عدد من المسعفين قدموا وقاموا بأخذ المصاب ونقلوه إلى سيارات الإسعاف المتواجدة على شارع جكر، علماً بأن المكان الذي كنت أقف فيه لم يكن فيه أي احتكاك، تابعت عملي في التصوير ومتابعة الأحداث وعلمت من المتواجدين في المكان بأن الشخص الذي أصيب بقنبلة الغاز اسمه بسام صافي وعلمت أن حالته خطيرة، وبعد انتهاء الفعاليات عدت إلى المنزل وقمت بنشر الصور على صفحتي الشخصية وتم تناقلها من قبل عدة مواقع إخبارية، وعلمت صباح يوم الاثنين الموافق 2019/3/11، بأن الشخص الذي أصيب في رأسه يدعى بسام صافي وبأنه قد استشهد متأثراً بجراحه.

وفي سياق متصل، أكدّت وزارة الصحة أنّ هناك نوعيات من الغاز المستخدم ليس مسيلاً للدموع فقط، بل يحدث حالات من الاختناق والاغماء، ويصيب بعض المصابين بحالات عصبية، ويتسبب للبعض بالإجهاد والتشنجات والتقيؤ والسعال وتسارع في نبضات القلب، وأكد مدير قسم الاستقبال والطوارئ في مجمع الشفاء الطبي ذلك للمركز، حيث وصلت المستشفيات والنقاط الطبية إصابات متعددة ومتنوعة جراء الغاز، منها إصابات جراء الغاز المسيل للدموع (الاعتيادي) تسبب للمصابين بضيق في التنفس وحرقان في العيون وسعال شديد. كما وصلت إصابات نتيجة استنشاق غاز، كان المصاب جرائها يعاني من ارتجاج وتشنجات شديدة، وفي بعض الأحيان يؤدي إلى فقدان الوعي. تعاملت الطواقم الطبية مع مثل هذه الحالات بالطرق الاعتيادية ولكن لم يفلح ذلك في علاجها ما تسبب في مضاعفة آلام المصاب وحالته الصحية ما اضطر الأطباء

24 مازن سليمان محمود قديح 24 عاما، قابله الباحث الميداني للمركز في المنطقة الوسطى: محمد الدعالسة، بتاريخ 11 مارس 2019م.

إلى إعطاء مثل هؤلاء المصابين إبر مهدئة (من نوع أسيفال) وعلاجات أخرى مهدئة مع تكثيف عمليات التنفس الصناعي والتبخير لهم، وهو ما لم يعتادوا عليه في إصابات الغاز[25] .

- **الرصاص المعدني المغلف بالمطاط:**

عمدت قوات الاحتلال منذ بدء مسيرات العودة استخدام الرصاص المعدني المغلف بالمطاط تجاه المشاركين في مسيرات العودة، وكانت تطلق تلك الأعيرة بشكل كثيف تجاه الجموع، وكانت توقع الإصابات البليغة في صفوفهم، حيث وثق مركز الميزان لحقوق الإنسان مقتل مواطن واحد على الأقل اخترق العيار المطاطي جمجمته من ناحية الأنف، في حين وثق المركز عدداً من الإصابات بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط والتي أدت إلى بتر أطراف عدد من المشاركين في مسيرات العودة.

وحول استخدام قوات الاحتلال للأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط يعرض التقرير واحدة من حالات القتل التي وثقها، وأسفرت عن مقتل المسعف في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، محمد صبحي سلامة الجديلي، (36 عاماً)، وحول ظروف قتله، يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم، صرح بها زميله في العمل للمركز، جاء فيها[26] :

أنا يسري المصري وأعمل ضابط إسعاف في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة، وأسكن في منزلي في بيت حانون في محافظة شمال غزة. عند حوالي الساعة 16:30 من مساء يوم الجمعة الموافق 2019/5/3، توجهت أنا ومحمد صبحي سلامة الجديلي (36 عاماً) بواسطة سيارة الإسعاف نحو منطقة شرق أبو صفية حيث يتجمع المتظاهرون، وكنت أقود السيارة، عندما وصلنا شاهدت حوالي 500 مواطن من المشاركين في التظاهرة قرب السياج الفاصل، فيما كان جنود الاحتلال يطلقون الأعيرة النارية والمطاطية وقنابل الغاز المسيل للدموع تجاههم. أثناء ذلك أصيب مواطنان أحدهما في يده اليسرى والآخر في خاصرته اليمنى. فنقلت الإصابتين إلى الخيمة الطبية التابعة لوزارة الصحة الكائنة على بعد حوالي 700 متر شرق السياج الفاصل. عند حوالي الساعة 18:00 من مساء اليوم نفسه، بينما كان فريقنا يتواجد في سيارة الإسعاف على بعد حوالي 200 متر شرق السياج الفاصل، سمعت عدد من الشبان يصرخون أن هناك إصابتين على بعد حوالي 20 متر من مكان السيارة، فتقدمت بالسيارة نحو جهة الشرق. حمل عدد من الشبان أحد المصابين وأدخلوه إلى سيارة الإسعاف، حيث كان مصاباً بقنبلة غاز في الكتف الأيمن. ثم اقتربت مجموعة أخرى من المواطنين وكانت تحمل شابة مصابة بعيار مطاطي في القدم اليمنى، فحاول محمد الجديلي مساعدة الشابة وأدخلها إلى داخل السيارة، عندها سمعت صراخ محمد، فنزلت من السيارة وشاهدته وهو واقف بجوار السيارة والدم ينزف من أنفه. اقترب مجموعة من ضباط الإسعاف، اثنان منهم من جمعية الهلال، وقاموا بإدخال محمد إلى سيارة الإسعاف، ثم قمت بقيادة السيارة نحو الخيمة الطبية. بعد ذلك جرى تقييم جروح محمد في الخيمة ثم قمت بنقل محمد إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة. في المستشفى اتضح أن محمد تعرض لكسر في الأنف وشعر في الجمجمة... وعند حوالي الساعة 13:00 من ظهر يوم الاثنين الموافق 2019/6/10 أعلنت المصادر الطبية في مستشفى الأهلي في الخليل حيث كان محمد قد حول للعلاج عن وفاته، ثم أرجع إلى غزة ودفن في مقبرة البريج.

- **أماكن استهداف المتظاهرين في الجسم:**

تظهر عمليات الرصد والتوثيق التي يتابعها المركز، أن قوات الاحتلال تعمدت إصابة أعداد كبيرة من المشاركين في مسيرات العودة في القسم العلوي من الجسم، ولا يفهم من هذه السلوك سوى أن قوات الاحتلال كانت تحاول إيقاع أكبر قدر ممكن

25 أيمن عبد عبد السحباني، مرجع سابق.

26ضابط الإسعاف يسرى عايش محمود المصري 55 عاماً، قابله الباحث الميداني مهند عبد الباري بتاريخ 17 يونيو 2019

من الأذى في صفوف المشاركين، حيث تشير الإحصاءات الناتجة عن عمليات التوثيق، أن ما يزيد نسبته عن (89%) من مجموع شهداء مسيرات العودة كانوا قد أصيبوا في الجزء العلوي من الجسم، في حين بلغت نسبة المصابين في الجزء العلوي من الجسم من مجموع الإصابات حوالي (30%).

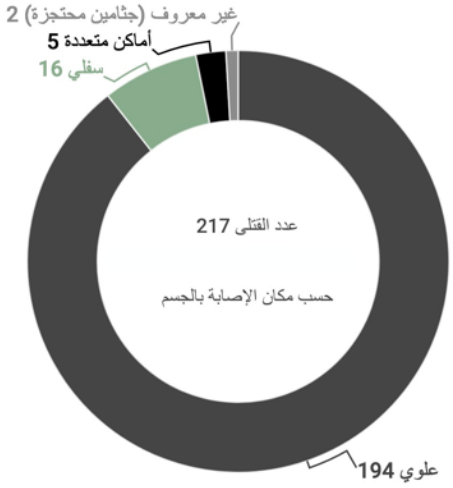

وحول استهداف المدنيين المشاركين في مسيرة العودة في الجزء العلوي من الجسم، نورد مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم لأحد شهود العيان حول مقتل المواطن علاء نزار عايش حمدان (28 عاماً)، بعد إصابته بعيار ناري في الصدر، كما يلي[27]:

عند حوالي الساعة 15:10 من مساء يوم الجمعة الموافق 2019/10/04، التقيت بعلاء حمدان وتوجهنا إلى مكان تجمع المتظاهرين شرق منطقة أبو صفية في محافظة شمال غزة، ... وتوجهنا مع عدد من المتظاهرين شرق خيمة الاعتصام واقتربنا من السياج الفاصل، حيث وصلنا على بعد حوالي 100 متر إلى الغرب من السياج الفاصل، عندها شاهدت ثلاث سيارات من نوع جيب تابعة لقوات الاحتلال في الجهة الأخرى من السياج، وكان الجنود يطلقون قنابل الغاز المسيل للدموع تجاه المتظاهرين. عند حوالي الساعة 16:35 من مساء اليوم نفسه، بينما كنت أقف على بعد حوالي 100 متر من السياج الفاصل، كان علاء يقف إلى الشرق مني بحوالي 50 متراً، أي بعيداً عن السياج بحوالي 50 متر، ناديت على علاء وطلبت منه أن يرجع إلى الخلف وأن يبتعد عن السياج خوفاً عليه، حيث كثف جنود الاحتلال من إطلاق النار بعد حوالي خمسة دقائق، وبينما كان علاء ينظر نحو جهة الشرق باتجاه جنود الاحتلال، سمعت صوت عيار ناري وشاهدت علاء يهتز ويسقط أرضًا، عرفت وقتها أنه أصيب، فركضت نحوه وعندما وصلت إليه رأيت الدماء تنزف من الجهة اليمنى من صدره. في ذلك الوقت شاهدت مجموعة من المسعفين يتبعون لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، يركضون نحوه أيضاً وهم يحملون نقّالة المصابين. قام المسعفون بوضع علاء على النقالة، بهذا الوقت اقتربت سيارة إسعاف تتبع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ثم وضع المسعفون علاء في الجيب الذي تحرك إلى الخيمة الطبية المتواجدة إلى جانب خيمة الاعتصام على بعد حوالي 700 متر إلى الغرب من السياج الفاصل. تحركت على الأقدام نحو الخيمة، وحين وصلت أخبروني أن علاء نقل إلى المستشفى الاندونيسي. فذهبت هناك، وعندما وصلت أخبرت بأن علاء استشهد فذهبت إلى قسم الثلاجات في المستشفى حيث كان جثمان علاء مسجى في الثلاجة، وشاهدت فتحة صغيرة في الجهة اليمنى من صدره.

المشهد المكرر والمتشابه لطريقة استهداف قوات الاحتلال للمدنيين المشاركين في مسيرة العودة على الرغم من اختلاف المكان والزمان، في مخيمات العودة الخمسة التي أقيمت لاحتضان الفعاليات على بعد مئات الأمتار عن السياج الفاصل، يؤكد السلوك الممنهج لدى قوات الاحتلال في قمع هذه الفعاليات، وتعمد إيقاع أكبر قدر من الأذى في صفوف المشاركين، لمنعم بالقوة من ممارسة حقهم في التجمع السلمي والتعبير عن رأيهم.

[27] أحمد تيسير عايش حمدان 28 عاماً قابله: الباحث الميداني للمركز في منطقة شمال غزة: مهند عبد الباري، بتاريخ 29 اكتوبر 2019.

سلوك قوات الاحتلال الإسرائيلي والقانون الدولي:

إن قواعد استخدام القوة النارية تبعاً لمدونة سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للعام 1979، نصت وبالتحديد في المادة 2 من المدونة على أن (يحترم الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين، أثناء قيامهم بواجباتهم، الكرامة الإنسانية ويحمونها، ويحافظون على حقوق الإنسان ويوطدونها). وبالنسبة للمكلفين أنفسهم بإنفاذ القانون تهدف المدونة إلى حماية حياتهم، ولكن تفرض القواعد تدرجاً في استخدام القوة بهدف إعاقة تقدم الخطر المزمع. وفي جميع حالات استهداف المشاركين في مسيرات العودة، لم يكن هناك خطر داهم على حياة جنود الاحتلال، واستخدامهم للقوة المفرط لم يكن في سبيل الدفاع عن النفس، بقد ما كان تعمداً في إيقاع الأذى في صفوف المواطنين بشكل مخالف لمدونة السلوك.
كما أن سلوك قوات الاحتلال يعد انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث يحمي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحق في الحياة والسلامة البدنية[28]، والحقّ في التجمع السلمي[29]، والتعبير عن الرأي، في حين عملت تلك القوات على إلحاق الأذى بالمتظاهرين بشكل جسيم ومنظم.
ويحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان[30] التمييز بين البشر على أي أساس كان، ويحمي حق الإنسان بالتمتع بالكرامة الإنسانية، ويوفر حماية خاصة لطيف واسع من الحقوق التي تبدأ بحماية حق الإنسان في الحياة والسلامة البدنية، وتمتد لتحمي حقه في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي. ومن منظور القانون الدولي فإن مسيرات العودة هي فعل قانوني مشروع طالما التزم المشاركون بسلمية المسيرة وعدم تشكيلها خطر داهم على حياة أفراد القوات المحتلة وأمنهم، وبالتالي فإن كل استخدام للقوة المفرطة والمميتة يمثل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان يفرض على الدولة محاسبة مرتكبيه ومن أمروا بارتكابه وإنصاف الضحايا.
أما القانون الدولي الإنساني[31] فإنه يحظر استهداف المدنيين والأعيان المدنية، ويضع قواعد أساسية تفرض على القوة المحتلة احترامها، وفي مقدمتها مبدأ الإنسانية والضرورة الحربية والتمييز والتناسب، وهذه المبادئ، كما القانون الدولي الإنساني برمته، تسعى لتجنيب المدنيين أهوال الحروب والصراعات المسلحة وحمايتهم. فاستخدام قوة مميتة محصور في حالات الخطر الداهم الذي لا يمكن تجنبه، وهو ما يعرف بالضرورة الحربية، والتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية بحيث يحظر استهداف المدنيين والأعيان المدنية بما في ذلك المقاتلين الذين استسلموا أو فقدوا القدرة على القتال بسبب جراحهم. أما التناسب فيقصد به استخدام قوة متناسبة مع الهدف المراد تحقيق فلا يجوز استخدام قوة غير متناسبة مع قوة الخصم أو ما يملكه من سلاح والمقصود أن أيدي القوات ليست مطلقة في استخدام ما شاءت من القوة، وفي الوقت نفسه أن تتجنب الأضرار التي قد تلحق بالمدنيين أو الأعيان المدنية الناشئة عن استخدام قوة غير متناسبة.
وتشير أعمال الرصد والمراقبة المنتظمة التي واصلها مركز الميزان إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي المتحصنة خلف تلال رملية أو في أبراج المراقبة على طول السياج الفاصل شرق قطاع غزة واجهت المتظاهرين السلميين بقوة مفرطة ومميتة، وفتحت تجاههم نيران أسلحتها المختلفة دون أن يشكّلوا أي خطر أو تهديد. واستخدمت تلك القوات الرصاص الحي والمتفجر والمغلف بالمطاط، ضد المشاركين في المسيرات السلمة والصحافيين وأفراد الطواقم الطبية وآلياتهم ومعداتهم، سواء اقتربوا أو لم يقتربوا من السياج الفاصل. هذا وتظهر بعض الفيديوهات، المسرّبة من أفراد القوات المحتلة، قنصهم للفلسطينيين بشكل

28 انظر المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على: "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه".

29 انظر المادة (20) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على أنّ: "لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية". والمادة (21) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على: ".. لا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون وتشكل تدابير ضرورية".

30 اتفاقيات وإعلانات وبروتوكولات حقوق الإنسان المختلفة، ولاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

31 تشكل مجموعة من القواعد التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة ما يعرف بالقانون الدولي الإنساني. ويحمي القانون الدولي الإنساني الأشخاص الذين لا يشاركون أو الذين يكفون عن المشاركة في الأعمال العدائية. ويضع قيود على وسائل وأساليب الحرب، لتحقيق هدفه في حماية المدنيين، ومن ينتهك هذه القيود بشكل منظم يرتكب انتهاكاً جسيما، أو ما يعرف بجريمة. وتشكل اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولين الإضافيين أساس القانون الدولي، وتعتبر امتداداً طبيعياً لاتفاقيات جنيف 1906، واتفاقية لاهاي1907، واتفاقية جنيف لعام ١٩٢٩، بالإضافة للقانون الدولي العرفي.

متعمد وفي مناطق حساسة من الجسم، رغم قدرتهم على التحقق من أهدافهم، بالنظر لامتلاك تلك القوات إمكانيات متطورة، تتيح لهم التحقق من أهدافهم بدقة. ورصد باحثو المركز وقوع مئات القتلى وآلاف الجرحى خلال تلك التظاهرات.

ويشير سلوك قوات الاحتلال إلى انتهاكها لقواعد الحماية التي وفّرها القانون الدولي الإنساني للمدنيين وخاصة اتفاقيات جنيف الرابعة للمدنيين. كما لم تحترم الحماية الخاصّة التي وفرها القانون الإنساني للنساء والأطفال دون سن الخامسة عشر لكونهم أشخاصاً مدنيين يتمتعون بضمانات تتعلق بالمعاملة الإنسانية مثل احترام حياتهم وسلامتهم البدنية وكرامتهم وحظر التعذيب والإكراه والمعاقبة البدنية والعقوبات الجماعية وأعمال الانتقام. كما أنها لم تكترث بإجراءات حمايتهم[32].

هذا ويشدد القانون الدولي الإنساني ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على ضرورة التعامل مع البشر بإنسانية، كمبدأ من مبادئ القانون الدولي الإنساني وتفرض الإنسانية على الأطراف المتنازعة احترام الضحايا، ومعاملتهم معاملة لائقة، وحظر إخضاعهم لأعمال العنف والقسوة.

وباستهدافها الأشخاص ذوي الإعاقة خلال التظاهرات الحدودية، تنتهك قوات الاحتلال أهم القواعد القانونية الدولية المنظمة لحقوق تلك الفئة والمعتمدة من منظمة الأمم المتحدة، وهي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006، والتي تنصّ على حماية سلامتهم الشخصية، وحمايتهم وقت الخطر.

في حين كفلت المواثيق الدولية الأعمال الإنسانية، لا سيما أعمال الطواقم الطبية وإسعاف الجرحى والمرضى، فقد عرّف القانون الدولي الإنساني أفراد الخدمات الطبية بأنهم "الأشخاص الذين يخصصهم أحد أطراف النزاع إما لأغراض طبية أو لإدارة الوحدات الطبية، وإما التشغيل وإدارة وسائل النقل، ويمكن أن يكون هذا التخصيص دائماً أو مؤقتاً"، وحرّم استهداف الطواقم الطبية، أو استهداف الجرحى أنفسهم، وأقرّ آليات نقل الجرحى في ميدان النزاع[33]. وتشمل الحماية أفراد الخدمات الطبية مدنيين وعسكريين بما فيهم أفراد الدفاع المدني وجمعيات الإسعاف الوطنية الطوعية المعترف بها والمرخصة، كما تشمل الحماية الوحدات والنقاط الطبية المدنية والعسكرية الثابتة والمتحركة والدائمة أو المؤقتة، وعمليات نقل الجرحى والمرضى، وسيارات الإسعاف ووسائط النقل الطبي العسكرية والمدنية[34]. ورغم ذلك فقد استهدفتهم قوات الاحتلال وقتلت وجرحت أفراداً من الأطقم الطبية والإنسانية رغم وضوح شاراتهم.

كما أن قوات الاحتلال لم تكترث لما جاء في المواثيق الدولية من احترام لحرية العمل الصحفي والحق في حرية الرأي والتعبير[35] كذلك للحق في وصول الصحافيين للمعلومات ونشرها[36]، وللحقّ في العمل[37]، وللحماية التي وفّرها القانون الدولي الإنساني للصحافيين والعاملين في الحقل الإعلامي ولاسيما في اتفاقية جنيف الرابعة.

32 انظر المادة (77) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، والتي تنص على أنّه "يجب أن يكون الأطفال موضع احترام خاص، وأن تكفل لهم الحماية ضد أية صورة من صور خدش الحياء، ويجب أن تهيئ لهم أطراف النزاع العناية والعون اللذين يحتاجون إليهما، سواء بسبب سنهم، أم لأي شيء آخر". والمادة (78) التي تنصّ على شروط تتعلق بإجلاء الأطفال وقت النزاعات المسلحة. كما ينص البروتوكول الإضافي الثاني في حالة النزاعات المسلحة غير الدولية على هذه الحماية الخاصة في الفقرة الثالثة من المادة (4).

33 انظر المادة (17) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، والتي تنصّ على أنّه "يعمل أطراف النزاع على إقرار ترتيبات محلية لنقل الجرحى والمرضى والعجزة والمسنين والأطفال والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوقة، ولمرور رجال جميع الأديان، وأفراد الخدمات الطبية والمهمات الطبية إلى هذه المناطق".

34 انظر المادة (8) من الباب الثاني من البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، حول المفهوم الحصري المتعلق بأفراد الخدمات الطبية، والتي تنص على أنه "تشمل الحماية الوحدات والنقاط التي أنشأت للأغراض الطبية مثل: نقاط الإسعافات الأولية والمستشفيات وغيرها من الوحدات المماثلة سواءً كانت مدنية أم عسكرية، ويمكن أن تكون ثابتة أو متحركة ودائمة أو وقتية. فضلاً عن ذلك تطال الحماية عمليات نقل الجرحى والمرضى "النقل الطبي"، وأيضاً المركبات والسيارات "وسائط النقل الطبي" سواءً أكانت عسكرية أم مدنية".

35 انظر المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تنص على أنّ: "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير..".

36 انظر المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على أنّ: "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير.. واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت..". وانظر للفقرة الثانية من المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تنصّ على أنّ "لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها".

37 انظر المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تنص على أنّ: "لكل شخص حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحريّة..".

الخلاصة

تشير الحقائق التي يوردها التقرير، المدعمة بالإحصاءات وعينات من الإفادات والمقابلات التي جمعها وأجراها باحثو مركز الميزان لحقوق الإنسان، إلى أن قوات الاحتلال تعمدت قتل المدنيين وإلحاق الأذى بهم خلال تعاملها مع المشاركين في مسيرات العودة السلمية. ويقدم التقرير من خلال الأرقام والشهادات وصفاً دقيقاً لمجريات الأحداث على الأرض، ويظهر سلوك قوات الاحتلال ولاسيما استخدام القوة المفرطة والمميتة، وتعمد تهديد حياة المشاركين في المسيرات السلمية وإيقاع ضرراً بالغاً بصحتهم البدنية. ويظهر التقرير مدى تحلل قوات الاحتلال على الأرض من محددات القانون الدولي الإنساني التي تفرض قيوداً على استخدام القوة وتحظر استهداف المدنيين. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي حق الإنسان في التعبير عن آرائه بحرية وحقه في التجمع السلمي.

إن انتهاكات قوات الاحتلال لمبادئ القانون الدولي تبدوا واضحة وجلية من خلال ما يورده التقرير من حقائق. وهنا لا يمكن الحديث عن قانون "إنساني" دون الرجوع إلى "الإنسانية" فإذا لم نستطع أن نمنع الانتهاكات فإنه بالإمكان الحد من آثارها والعمل على عدم انتهاك الإنسانية المتأصلة لدى كل البشر، وهذا ما تؤكده بوضوح الأحكام الدولية عرفية كانت أم مكتوبة، إذ تقضي بوجوب "معاملة الضحايا بإنسانية" من خلال احترام شرفهم ودمهم ومالهم وصيانة الذات البشرية وكرامتها حتى في أشد الظروف قسوة وأكثرها ضراوة .

كما تؤكد أعمال المراقبة الميدانية التي واصلها مركز الميزان وإفادات شهود العيان التي جمعها باحثو المركز أنّ قوات الاحتلال استهدفت المشاركين في المسيرات السلمية، الذين يحاولون التعبير عن رأيهم والتجمع سلمياً بما كفله لهم القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكافة المواثيق والمعاهدات ذات العلاقة، وتعمدت قتلهم وإلحاق الضرر البليغ بسلامتهم البدنية، بالرغم من كونهم مدنيين، ويبعدون مسافة كبيرة عن السياج ولا يشكلون أي تهديد على حياة أفراد القوة المحتلة أو سلامتهم البدنية. وتشير الحقائق، إلى جانب تصريحات المسئولين في دولة الاحتلال إلى استخدام القوة المفرطة والمميتة في سياق تعاملهم مع المتظاهرين، حيث أوقعت عشرات القتلى في صفوفهم وآلاف الجرحى، من مختلف فئات المجتمع، سواء أطفال أو نساء، وذوي إعاقة وصحافيين وأفراد الطواقم الطبية.

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يجدد استنكاره الشديد لاستمرار الانتهاكات الجسيمة والمنظمة التي ترتكبها قوات الاحتلال خلال تعاملها مع المشاركين في مسيرات العودة السلمية، فإنه يستنكر استمرار صمت المجتمع الدولي وعجزه عن الوفاء بالتزاماته وفي مقدمتها إنهاء حصار غزة، وملاحقة كل من يشتبه في ارتكابهم انتهاكات خطيرة قد ترتقي لمستوى جرائم الحرب، أو المسئولين عن إصدار أوامر بارتكابها .

مركز الميزان إذ يؤكد على أهمية مواصلة الجهود الحثيثة لتحقيق العدالة في هذه المنطقة من العالم ومحاسبة المسئولين عن الانتهاكات الجسيمة والمنظمة لقواعد القانون الدولي في قطاع غزة، فإنه يطالب بالتالي:

- رفع الحصار غير القانوني وغير الأخلاقي المفروض على قطاع غزة، بما في ذلك ضمان مرور الأفراد والبضائع بما فيها مواد البناء الضرورية لإعادة إعمار قطاع غزة دون إبطاء.
- توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة، في ظل تواصل الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي وانتهاكها لحقوق الإنسان بشكل يومي.
- تفعيل أدوات المساءلة والمحاسبة الدولية لضمان حقوق ضحايا انتهاكات قوات الاحتلال في العدالة والتعويض، ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات ومن أمروا بها.
- ضرورة العمل على إنهاء الاحتلال وتمكين الفلسطينيين من التمتع بحقوقهم بما يشمل حقهم الأساسي، في تقرير المصير.